الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الخميس 24 نيسان 2025
العدد 5478 السنة التاسعة عشرة
Jeudi 24 Avril 2025 no 5478 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

ميديا

دوري شمعون بثوب هنيبعل... «زغرطي» يا فينيقيا!

«وطن النجوم»... حين يَشبكّ على النت

14

أحوال الناس

وظائف عامة ممنوعة على المحجبات

4

ضباط ورتباء في النافعة يوقّعون على بياض

4

حرب قوانين الإيجارات غير السكنية

4

حوار عون وحزب الله لم ينطلق 2

(أ ف ب)

المشهد السياسي

الحوار بين عون وحزب الله لم ينطلق بعد

فيما كانت بيروت تتلقّف الإنجاز الدبلوماسي الذي ابتدعه مندوب «القوات اللبنانية» في وزارة الخارجية يوسف رجّي باستدعاء السفير الإيراني في بيروت مُجتبى أماني على خلفية تغريدة لم يذكر فيها اسم لبنان، كانت نائبة المبعوث الأميركي للشرق الأوسط مورغان أورتاغوس تستكمل توجيهاتها للبنانيين وتحديد ما عليهم القيام به، وذلك خلال حفل استقبال في السفارة اللبنانية في واشنطن لمناسبة مشاركة وفد رسمي لبناني

لمس المسؤولون في بيروت تناقضاً في كلام اورتاغوس في الجلسات المغلقة بين لقاء وآخر

في اجتماعات الربيع لصندوق النقد والبنك الدوليين. وقالت مصادر مطّلعة إن «المبعوثة الأميركية كرّرت كلامها في بيروت أمام الجالية اللبنانية لجهة ما هو مطلوب من اللبنانيين تنفيذه كي يحظوا بكرم الرئيس الأميركي دونالد ترامب»، متحدّثة عن «ندرة القادة الذين يتحلّون بالشجاعة الحقيقية وعلى استعداد لاتخاذ القرارات الصعبة لتغيير مسار بلادهم»، معتبرة أن «الرئيس جوزف عون شجاع وقائد مصمّم على اتخاذ القرارات الجريئة والضرورية لوضع لبنان على طريق التعافي».

ومع أن «مسلّلة» أعداء المقاومة في لبنان، تعتبر أن عام 1975 هو «أيام المجد»، لكنّ الولايات المتحدة «لا تريد العودة إليه بل بناء مستقبل مشرّف»، قائلة: «إذا قررتم أن تسلكوا هذا الطريق، وإذا اتخذتم القرارات الصعبة التي أتحدّث عنها دائماً في الإعلام، فأعدكم بأن الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وإدارته، والولايات المتحدة، سيكونون إلى جانبكم في كل خطوة من الطريق. لكن لا يمكننا العودة إلى الوراء. لا يمكننا تكرار أخطاء الماضي».

وأتى كلام أورتاغوس عن عون، بينما التدقيق جارٍ في مدى صحّة الأخبار عن الحوار الثنائي بين رئيس الجمهورية وحزب الله حول سلاح المقاومة، وفي موازاة الهجوم المركّز على عون لنزعه ولو بالقوة، وسط تحليلات وتسريبات بعيدة كل البعد عن الواقع، تتحدّث عن موافقة الحزب على تسليم سلاحه وتحقيق تقدّم كبير في الحوار بين الطرفين. لكن، بعيداً عن كل «التخيّلات»، لا يزال الحوار عبارة عن رسائل محدودة جداً، ينقلها مقرّبون من رئيس الجمهورية إلى حزب الله الذي لا يزال يدرس معظمها حتى الآن. وقالت مصادر مطّلعة إنه «لا نقاش ولا حوار، بل أسئلة حول عناوين عامة يُمكن أن تصل إلى حوار في مرحلة لاحقة»، مؤكّدة أن «الحزب يرفض رفضاً قاطعاً مقاربة سلاحه استناداً إلى أوهام البعض بأن المقاومة ماتت ودُفنت»، و«لا يوجد شيء اسمه نزع سلاح أو تسليم سلاح، بل تنظيمه وفقَ استراتيجية تخدم أمن لبنان وسيادته، وهناك أمور مطلوبة يجب أن يحصل عليها لبنان قبل الحديث عن الحوار الذي يأتي لاحقاً، وتحديداً الانسحاب الإسرائيلي تضغط على إسرائيل، مؤكّدة حق الأخيرة في توجيه ضربات متى رأت مصلحة في ذلك ومتى وجدت حركة لعناصر حزب الله في أي مكان في لبنان». وقد أتى الكلام الأخير للأمين العام للحزب الشيخ نعيم قاسم، الذي لم يكن مجرد شدّ عصب، ضبطاً للحملات ووضعاً للنقاط على الحروف وتحجيماً لأصحاب المواقف التصعيدية الذين يريدون التركيز على سحب السلاح والتغطية على اعتداءات العدو الإسرائيلي وانتهاكاته المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار. وفيما قالت المصادر ربطاً بكلام أورتاغوس الإيجابي عن رئيس الجمهورية إن «الضغط الأميركي على لبنان ليس بنفس الزخم السابق، باستثناء القرار الذي يتعلق بحرمان لبنان من أي مساعدة في الوقت الراهن»، لفتت إلى أن «المرأة تحمل تناقضاً في حديثها. فأحياناً تبدي تفهّم إدارتها للخصوصية اللبنانية وتؤكّد أمام المسؤولين أن ملف السلاح شائك ومعقّد ويحتاج إلى وقت، وتظهر في جلسات أخرى تشدّداً وتعطي ما يشبه الأوامر بضرورة نزع السلاح في أسرع وقت».

وأضافت المصادر أنه «بعيداً عن كل التصعيد الإعلامي الذي يُظهر غلبة لفريق على آخر»، فإن لبنان اليوم «مأخوذ بتقفّي نتائج المفاوضات الإيرانية – الأميركية، وإذا أردنا أن نعرف ماذا سيجري في بيروت، فعلينا أن ننتظر ماذا سيجري في دمشق والرياض وطهران وأنقرة وواشنطن وغيرها من العواصم. ويمكن القول إن انطلاق المفاوضات أدّى إلى «تعليق اللحظة اللبنانية» وتركها فوق صفيح متحرّك في انتظار تطوّر الأمور وتحديد مسارها، إذ إن لبنان هو بمثابة جزء من كلّ في بازل إقليمي، وهذا ما ساعد في تنويم بعض المطالب الأميركية كاللجان الدبلوماسية التي سبق أن تحدّثت عنها أورتاغوس.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

ووقف الاعتداءات اليومية وتحرير الأسرى وغير ذلك». وهو أمر «غير متاح» بحسب مصادر سياسية بارزة قالت إن «انتزاع هذه الالتزامات من العدو شبه مستحيل»، مشيرة إلى أن «الجملة الوحيدة التي يجب أن يحصل عليها لبنان قبل الحديث عن الحوار الذي يأتي لاحقاً، مؤكّدة أن «الحزب يرفض رفضاً

تقرير

أميركا تحاول مجدّداً تعديل مهمة «اليونيفل»

آمال خليل

تحت ضغط العدوان والاحتلال الإسرائيليَّيْن، يخوض لبنان معركة التجديد لقوات «اليونيفل» بنسختها الحالية. ويشكّل تمديد الولاية هذا العام استحقاقاً استثنائياً للبنان وللدول المساهمة في مهمة حفظ السلام من جهة وللولايات المتحدة ذات النفوذ الاستثنائي في مجلس الأمن من جهة أخرى.

رسمياً، تتجه الحكومة، ومن خلفها الجيش اللبناني، لتحضير ملف يطلب تمديد المهمة بموجب القرار 1701 الذي نقلها عام 2006 من قوات الطوارئ التي أنشئت عام 1978، الى قوات «اليونيفل» المعزّزة. وتشير المعلومات إلى أن لبنان يواجه مخطّطاً أميركياً - إسرائيلياً «يقضي بتعديل مهمة القوات الدولية، ونقلها من تحت الفصل السادس إلى الفصل السابع وتقليص مهمتها وخفض عديدها»، ويترافق ذلك مع محاولات مماثلة تجريها أميركا وإسرائيل لتحجيم دور الـ«إندوف» أو مهمة مراقبة الهدنة بين إسرائيل وسوريا عند حدود الجولان المحتل.

ومع تصاعد العدوان الإسرائيلي بعد الثامن من تشرين الأول 2023، تكشّفت خطة تحجيم دور «اليونيفل» وتهميش دورها، فضلاً عن استهداف مراكزها ودورياتها عمداً. وبحسب مصدر معنيّ، فإن الأمر مرتبط بعوامل عدة «أولها الانتقام من اليونيفل لبقائها في مراكزها الحدودية خلال العدوان وتحديداً إبان التوغل البري. وثانيها التململ الأميركي من الموازنة التي تنفقها الولايات المتحدة عبر مجلس الأمن على المهمة سنوياً وتتراوح بين 500 مليون دولار و750 مليوناً». لكنّ العامل الأبرز تمظهر في الصراع الأميركي - الفرنسي على حدود فلسطين المحتلة. وبحسب المصدر، برز الخلاف على إدارة الملف اللبناني خلال مفاوضات وقف إطلاق النار وداخل عمل لجنة الإشراف على اتفاق وقف إطلاق النار، ومع التصدّي الأميركي للمقترح الفرنسي بالانتشار مكان قوات الاحتلال الإسرائيلي في النقاط الخمس المحتلة، إلى جانب محاولة التضييق على النفوذ الفرنسي داخل اليونيفل التي تتولّى فرنسا رئاسة أركانها». ويسير هذا التضييق بالتوازي مع توجه لاختيار جنرال إيطالي ليخلف القائد الحالي لـ«اليونيفل» الإسباني أرولدو لازارو.

ميدانياً، يتحرك الجيش اللبناني بين حقول الألغام ساعياً للتصدّي على أكثر من مستوى. وبعد زيارة المبعوثة الأميركية مورغان أورتاغوس، توقّف الحديث عن مجموعات العمل الدبلوماسية بين لبنان وإسرائيل التي روّجت لها الأخيرة بسبب الرفض الذي لمسته من مرجعيات عسكرية وسياسية. ولفت المصدر إلى تسرّب أنباء عن احتمال «تعليق» مهمة أورتاغوس.

أما في ما يتعلق بعمل لجنة الإشراف لتنفيذ الاتفاق، فيقول المصدر إن التنسيق مع الجيش «ليس مرهوناً بالاجتماع الدوري المتوقّف منذ أسابيع. بل هو عبارة عن تواصل يومي يمر بقطاع جنوبي الليطاني إلى وزارة الدفاع ورئاسة اللجنة الأميركية - الفرنسية»، ويتناول تبادل معلومات من بينها الكشف على منشآت المقاومة وتسيير طائرات استطلاع لبنانية وفرنسية وأميركية في أجواء جنوبي الليطاني. وأوضح المصدر أن أميركا ومن خلفها «تبلّغوا بأن الجيش يتجنّب في غالب الأحيان تفجير سلاح المقاومة لعدم استفزاز البيئة الجنوبية لما لذلك السلاح من قيمة لديها. وغالبية الذخائر التي يعثر عليها، ينقلها إلى حقول خاصة أو الواقعية اللبنانية تفرض على الجيش عدم استخدام سلاح المقاومة لعدم الجهوزية اللوجستية أو لعدم الحاجة. وقد يُستخدم لاحقاً ضمن الإستراتيجية الدفاعية».

كيف ينشف الجيش العمل اليومي ولماذا يفجّر ذخائر المقاومة؟

وبالنسبة إلى حادثة انفجار ذخائر في آلية للجيش في بريقع (النبطية) الأحد الماضي، توصّلت التحقيقات الأولية إلى احتمال حصول خلل تقني أثناء نقل صاروخ من النبطية إلى أحد حقول الجيش. أما عن دور «اليونيفل» في مصادرة سلاح المقاومة، فأوضح المصدر أن القرار 1701 يمنحها هذه الصلاحية. وقال إن «الجيش يسمح للقوات الدولية بالتحرك في المناطق غير المأهولة لتخفيض التوتر مع الأهالي. لكنه لا يسمح لها بتفجير الذخائر بشكل منفرد، علماً أن فوج الهندسة ينفّذ يومياً حوالي 25 مهمة في جنوبي الليطاني وحده في إطار مصادرة السلاح.

علم وخبر

التشكيلات والترفيعات الدبلوماسية

باشر وزير الخارجية والمغتربين يوسف رجّي العمل على ملف التشكيلات والترفيعات الدبلوماسية، وبدأ البحث مع الرئيسيْن جوزيف عون ونواف سلام للبتّ في الوجهة حيال بعض العناوين، أبرزها السفارات التي يُرجّح أن يُعيّن لها سفراء من خارج الملاك. وفيما دعا الرئيس سلام إلى التمهّل في الأمر قليلاً، طلب الرئيس عون إلى مساعديه درس الملف وإعداد الملاحظات. ولا تزال المناقشات جارية بشأن مصير الطاقم الموجود خارج لبنان منذ أكثر من 12 سنة، إذ يطالب بعض السفراء بالإبقاء عليهم خارج لبنان لأن إعادتهم جميعاً إلى بيروت ستؤدّي إلى وجود حشد كبير من دون وظائف في الإدارة المركزية. وبدأ عدد من هؤلاء اتصالاتهم مع المرجعيات السياسية للضغط في هذا الاتجاه، علماً أن رجّي يصرّ على تطبيق القوانين بصورة شاملة، معتبراً أن لا مبرّر لبقاء سفراء في الخارج طوال هذه الفترة، حتى ولو كان هناك نقص في المواقع أو الموظفين.

مواصلة التحقيق في الاعتماد المصرفي

لا يزال التحقيق في وضع بنك الاعتماد المصرفي معلّقاً بسبب المهلة التي منحها المصرف المركزي لإدارة البنك ورئيس مجلس إدارته طارق خليفة لتسوية الأوضاع. وقد وعد الأخير بتوفير مبلغ يصل إلى 15 مليون دولار في مرحلة أولى لسدّ الفجوة المالية القائمة، وضمان استمرار حصول المودعين على حقوقهم وفق التعاميم المعمول بها.

وعُلم أن فريق التدقيق في أوضاع المصرف برئاسة ميشال أبو جودة أنجز تقريره الأساسي، ولكن يبدو أن هناك اتصالات وضغوطاً لإدخال تعديلات عليه وشطب أسماء شخصيات عاملة في القطاع المصرفي، استفادت من عمليات جرت على هامش توفير الدولارات لمصلحة مصرف لبنان أيام الحاكم السابق رياض سلامة.

ويُفترض أن يحصل تواصل قريباً بين الحاكم الجديد كريم سعيد والمدّعي العام التمييزي القاضي جمال الحجار للبتّ بقرار التوسّع في التحقيق ربطاً بعدم وفاء مدير المصرف بوعده توفير السيولة المطلوبة.

إعادة الشيعة السوريين إلى قراهم

علمت «الأخبار» أن الرئيس السوري الانتقالي أحمد الشرع وعد وفداً من شخصيات تمثّل الطائفة الشيعية في سوريا بالعمل معها ومع السلطات اللبنانية وجهات أخرى لعودة عشرات الآلاف من الشيعة السوريين الذين فرّوا إلى لبنان بعد تعرّض قراهم لهجمات غداة استيلاء الشرع وأنصاره على الحكم في دمشق. وقال الشرع إنه طلب إلى الجهات المعنية الأمنية والإدارية تسريع العملية، وكلّف وزارة الدفاع بنشر قوات في القرى القريبة من الحدود مع لبنان لتوفير الأمن وضمان عدم تعرّض هذه العائلات لأي اعتداء.

وبناءً على اتصالات جانبية جرت بوساطة تركية، وشاركت إيران في جانب منها، بدأت عودة آلاف العائلات إلى قرى القنيّطرة والزهراء وكفريا والفوعة، وسمحت سلطات دمشق لهذه العائلات بالاستفادة من دعم توفّره جمعيات شيعية غير سورية. فيما ينتظر آخرون من سكّان ريف حمص اتخاذ تدابير للتثبّت من عدم تعرّضهم لأعمال إرهابية وإخلاء منازلهم التي احتلّها مسلحون سوريون وأجانب بعد طردهم منها في كانون الأول الماضي.

التدخل الأميركي مستمرّ في القوانين

لا يبدو أن الوصاية الأميركية – السعودية تقف عند حدّ، بل تتواصل بشكل فجّ من خلال التحكّم بتفاصيل التفاصيل، وليس بعناوين عامة. وكشفت مصادر نيابية أن مشروع قانون رفع السرية المصرفية الذي أقرّته اللجان النيابية المشتركة تمهيداً للتصويت عليه في الهيئة العامة في المجلس، سيشهد إعادة لفقرة كانت قد حُذفت منه وتتعلّق بحق الشركات المدقّقة بالمطالبة برفع السرية المصرفية عن حسابات المودعين والحصول على بياناتهم، علماً أن مهمة الشركات هي التدقيق في حسابات المصارف. وقالت المصادر إن الأميركيين تدخّلوا مباشرة وضغطوا لإدراج الفقرة مجدّداً في القانون، وإن وزير العدل عادل نصار يعمل لتحقيق ذلك.

عون ووزراء القوات: علاقة غير مريحة

بعد استدعائه من قبل وزارة الخارجية والمغتربين على خلفية تغريدة، أكّد السفير الإيراني في لبنان مجتبى أماني أنّه اعتذر عن عدم الحضور إلى الوزارة، قائلاً: «لم يُحدّد لي بعد موعد آخر». أماني الذي اعتبر أنّه تلقّى «دعوة» من الأمين العام لوزارة الخارجية السفير هاني شميطلي للحضور إلى الوزارة أمس، اعتذر عن عدم تلبية الدعوة بسبب انشغالات. وفيما تردّدت معلومات عن تحديد موعد آخر اليوم، ووجود نية للتضخيم الإعلامي، قالت مصادر سياسية إن «تصرّفات وزير الخارجية يوسف رجّي لا علاقة لها بالدبلوماسية، وهو يتصرّف في الوزارة باعتباره مفوّض القوات فيها وليس وزيراً»، مشيرة إلى أن الوزراء المحسوبين على «القوات اللبنانية» يتصرّفون بنفس قواتي واضح على عكس كل الوزراء الآخرين، وأن رئيس الجمهورية جوزيف عون تقصّد أكثر من مرة الإشارة خلال جلسات مجلس الوزراء إلى ضرورة «أن يتحدّث الوزراء باعتبارهم وزراء عن كل لبنان»، وكان واضحاً أنه يقصد بالذات، علماً أن التعامل بين الطرفين لا يبدو مريحاً رغم حرص عون على عدم إبراز هذا الأمر.

تقرير

الاستماع إلى البيطار اليوم تمهيداً لإطلاق يده قاضي التحقيق في المرفأ يطلب رفع الحصانات

تتسارع في وزارة العدل الأحداث المتّصلة بملف التحقيق في تفجير مرفأ بيروت. وعلمت «الأخبار» أن المحقّق العدلي القاضي طارق البيطار وجّه في الساعات الأخيرة كتباً إلى مجلس النواب ونقابة المحامين وجهات أخرى، طلب فيها رفع الحصانة عن رؤساء ووزراء ونواب (محامين) وأمنيين سبق أن حقّق معهم واستمع إلى إفاداتهم، من بينهم رئيس الحكومة السابق حسان دياب والوزراء السابقون نهاد المشنوق وعلي حسن خليل وغازي زعيتر ويوسف فنيانوس واللواء طوني صليبا واللواء عباس إبراهيم وآخرون. وتحدّثت مصادر مطّلعة عن استهجان كبير من تصرفات البيطار الذي يمارس مهامه بطريقة غير شرعية، مدعوماً من رئيس مجلس القضاء الأعلى سهيل عبود الذي يستغلّ المرحلة الراهنة، ويحاول هندسة تشكيلات قضائية على هواه الشخصي، متجاوزاً كل الأصول.

إلى ذلك، وفيما كانت «لجنة تجمّع أهالي شهداء وجرحى ومتضرّري انفجار مرفأ بيروت» تتحضّر لزيارة النائب العام التمييزي، القاضي جمال الحجّار، اليوم لإبلاغه رفضها «تسوية حيكت على حساب حقوق الأهالي، تقضي بتثبيت الحجّار في منصبه مقابل إطلاق يد البيطار وسحب مذكّرات التوقيف بحق المُدّعى عليهم، ورمي الأمور على كاهل المجلس العدلي، وتجاهل القرارات الصادرة عن النائب العام التمييزي السابق القاضي غسّان عويدات بكفّ يد البيطار عن الملف»، إضافة إلى سؤال الحجّار عن أسباب تغيير موقفه بشأن عمل الأخير بعدما أكّد أمامهم سابقاً أنّ عودته إلى الملف في ظل المراجعات القانونيّة في حقّه «غير قانونيّة»، فوجئ هؤلاء بحجّر تشكيل الهيئة الاتهامية المكلّفة البتّ بدعوى اغتصاب السّلطة المقدّمة من قبل عويدات، والمؤلّفة من القضاة الياس عيد رئيساً والمستشارين طارق الحسامي وبيار فرنسيس. وهو ما اعتبرته اللجنة، وفق مصادرها، «مؤامرة معروفة التوجّه والنتيجة، مع استبعاد قضاة شبعة من الهيئة خلافاً للعرف المتّبع، إضافةً إلى الخشية من تأثير عبود - رأس الحربة في إطلاق يد البيطار - على عيد وفرنسيس». وأعربت المصادر عن خشيتها من «انتقام البيطار من الأهالي والمُدّعى عليهم».

وزاد الطين بلّة مع تحديد الرئيس الأوّل لمحكمة الاستئناف في بيروت، القاضي حبيب رزق الله، جلسة اليوم للاستماع إلى البيطار في دعوى اغتصاب السّلطة. سرعة تشكيل هيئة اتهامية وتحديد الجلسة أثارت تخوّف أعضاء اللجنة من أن يكون هدفها الإسراع في إصدار قرار رزق الله وإحالته إلى الهيئة الاتّهامية في أقلّ من أسبوع من أجل إنهاء الدّعوى، ولتكون مقدّمة لإطلاق يد البيطار بعد تأمين مخرج قانوني.

وقد أدّى ذلك إلى تعديل عنوان الزيارة إلى «العدليّة» إلى تحرّك لم يُعلن بعد شكله من قبل الأهالي، لأن ما يجري «لا يبشّر بالخير» على حدّ تعبير رئيس اللجنة، إبراهيم حطيط، مشيراً إلى أنّ «النوايا ظهرت في طريقة تشكيل الهيئة الاتهامية وما وصلنا إليه بشأن تحديد جلسة للبيطار»، متخوّفاً من أن يكون مسار الأمور مقدّمة لإجهاز على الملف أو تحويره في اتجاه آخر بهدف استغلاله سياسياً. وأضاف: «سنتكون خلاصة الجلسات عبر ردّ الدعوى لأنّ هناك غرفة سوداء في مجلس القضاء الأعلى، ولا نستبعد أن تكون السفيرة الأميركية هي من تتدخّل في الملف».

(الأخبار)

تقرير

وظائف عامة ممنوعة على المحجبات

زينب حمّود

منع إدارة تلفزيون لبنان الإعلامية زينب ياسين من الظهور على الشاشة بحجابها أعاد إلى الواجهة أعرافاً تمييزية ضدّ عمل المحجبات في وظائف عامة من دون مسوّغ قانوني ولا تفسير له سوى العصبية الدينية والطائفية.

عرف منع ظهور المحجبات على شاشة تلفزيون لبنان ينسحب على السلكين القضائي والعسكري (تحديداً الجيش اللبناني). إذ يحرم القضاء اللبناني المحجبة من تولّي منصب قاضية رغم أن قانون تنظيم القضاء العدلي لا يشير إلى عدم قبول المحجبات ضمن شروط الترشّح. لذلك تتقدّم كثيرات بطلبات ترشّح لامتحان الدخول إلى القضاء، ويتم رفضهن بعد إجراء مقابلة مع مجلس القضاء الأعلى في إطار المرحلة التأهيلية لخوض الامتحانات الخطية. ويُعزى الرفض إلى أن إظهار أي مؤشّر على انتماء القاضية الديني والعقائدي من شأنه أن يؤثر على ثقة المتقاضين بعدم انحياز القاضية تجاه دين أو طائفة. علماً أنّ الانتماءات السياسية والطائفية التي يتجنب مناصرو هذا العرف إظهارها هي التي تحكم التشكيلات القضائية. كما إن الحجاب «ليس المؤشر الوحيد الذي يعرّف عنّا وعن انتماءاتنا»، وفقاً لرئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية عناية عز الدين، «فنحن نعرف الانتماءات من الأسماء والشهرة، ومن السهل أن نميّز بين محمد وبيار وجوزيف، وقد لا ترتدي فاطمة وعائشة حجاباً، ولكننا نعرف انتماءهما الطائفي عندما تقفان في قوس المحكمة».

في الإطار نفسه، تقبل المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي المحجبات في صفوفها «حسب الفقسة». ففي عام 2012، مثلاً، خيّرت إحدى ضباط المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي 39 محجبة نجحن في مباراة التطوع في المؤسسة بين العمل والحجاب، «بحجّة انتهاك نصوص التعليمات التي تحظر على موظفي المؤسسة إظهار الرموز الدينية». مع ذلك، زاد أخيراً انتشار المحجبات في هذا السلك، كما في الأمن العام، فيما ترفض مؤسسة الجيش تطويع محجبات وتشترط عليهن خلع الحجاب قبل مقابلتهن.

عام 2018، ضجّت وسائل التواصل بقصّة ملاك موسى التي بعثت برسالة إلى قائد الجيش آنذاك جوزيف عون روت فيها أنه طُلب منها خلع حجابها شرطاً للتقدّم إلى وظيفة رتيب اختصاص في الجيش. وطرحت عز الدين التي كانت وزيرة دولة لشؤون التنمية الإدارية حينها قضية موسى على طاولة مجلس الوزراء، فأصدر رئيس الحكومة السابق سعد الحريري تعميماً إلى كل الإدارات الرسمية للتأكّد من منع ممارسة أي تمييز ضدّ المحجبات في الوظائف العامة. وتشير عز الدين إلى أن «الجيش رفض تطبيق التعميم وظلّ حبراً على ورق». علماً أن هذه المؤسسات العامة يتقاضى موظفوها رواتبهم من جيوب المواطنين، بمن فيهم المحجبات اللواتي يعانين التمييز ضدهن. وهو تمييز يشمل أيضاً القطاع الخاص ومؤسسات تجارية لا تعرّف عن نفسها بأنها «دينية». ففي عام 2022، مثلاً، نظّم ناشطون حملة ضدّ إدارة مجمع ABC في

> **رفض الجيش تطبيق تعميم صدر عن رئيس الحكومة في 2018 يمنع التمييز ضدّ المحجبات في الوظائف العامة**

الأشرفية بعدما طلب من أحد المتاجر استبدال موظفة محجبة بأخرى لأنّ «حجابها يتنافى مع سياسة المؤسسة الداخلية التي تمنع إظهار الرموز والإكسسوارات الدينية». كذلك تُفصل عاملات في السوق الحرّة في مطار بيروت فور ارتدائهن الحجاب بغض النظر عن عدد سنوات خدمتهن. كما ترفض شركات كثيرة مقابلة محجبات متقدمات لوظيفة وتشترط أخرى عليهن خلعه.

وتشدد عز الدين على أنّ «هذه الممارسات هي شكل من أشكال العنصرية ضدّ المرأة المحجبة تخفي تعصّباً ضدّ أحد مظاهر الدين وعدم قبول كلّ ما هو مختلف. وهذه أزمة ثقافية عميقة في لبنان من غير المقبول أن تستمر في القرن الـ 21». علماً أن هذه الممارسات تستبطن جهلاً بالفارق بين إظهار المعتقد أو العمل به كواجب وفريضة. إذ إن طلب خلع الإكسسوارات لا يمس بحرية المعتقد لأنها لا تعد من الفرائض الدينية ويمكن الاستغناء عنها، على عكس الحجاب الذي يمسّ بحرية المعتقد مباشرة.

وإلى العنصرية ضدّ الدين والطائفة، يُعدّ إقصاء المحجبات من الوظائف العامة والخاصة تمييزاً جندرياً بالدرجة الأولى، لأن المحظورات المفروضة على المحجبة لا تنطبق على الرجال، وتمييزاً بين النساء في الدرجة الثانية.

هل إصدار تشريعات تحفظ حق المحجبات في العمل في الوظائف العامة والخاصة كفيل بوقف هذه الممارسات؟ تجيب عز الدين: «الدستور اللبناني يطرح في مقدّمته احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد، والعدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين من دون تمايز أو تفضيل. وتضمن المادة 12 من الدستور لكل المواطنين الدخول إلى الوظيفة العامة من دون تمييز. لذلك، نحن بحاجة إلى احترام الدستور وإرادة تطبيق القوانين وليس مراكمتها».

(هيثم الموسوي)

تقرير

ضباط ورتباء في النافعة يوقّعون مستندات على بياض

في سياق مسلسل الفساد المستشري في مصلحة تسجيل السيارات والآليات (النافعة)، حصلت «الأخبار» على صورة لبيان بأوصاف سيارة موقع على بياض من قبل ضابط برتبة نقيب، وصورة أخرى لصكّ بيع سيارة موقّع أيضاً على بياض من قبل رتيب مؤهّل.

وفيما ينص قانون السير على حضور البائع والشاري أو وكلائهما أمام الموظف المعنيّ لإتمام عملية البيع، بعد إحضار المركبة المُراد بيعها إلى «النافعة» والكشف عليها وتدوين مواصفاتها على البيان المخصّص لذلك، ومن ثم يُصادق الموظف المكلّف على المعلومات، تظهر المستندات توقيع ضابط ومؤهّل في قوى الأمن الداخلي (مكلّفان رسمياً بإدارة النافعة) على أوراق خالية من أي معلومة عن الشاري وعن مالك السيارة وعن السيارة نفسها، تاركيْن للسمسار خيار تعبئة المستندات!

وعلمت «الأخبار» أنّ هذه المستندات سُلّمت منذ أكثر من شهر لمحافظ بيروت القاضي مروان عبود، بصفته المدير العام لهيئة إدارة السير، وكذلك لوزير الداخلية أحمد الحجار. واكتشاف مثل هذه التجاوزات يعني احتمال أن أكثر من ضابطٍ وعنصر في قوى الأمن الداخلي، ممن يتولّون إدارة «النافعة»، يقدمون على توقيع أوراق فارغة، ما يستوجب تحقيقاً موسّعاً تتّخذ الجهات المعنية في وزارة الداخلية بعده التدابير اللازمة.

> **رغم توقيف معظم الموظفين لا تزال «النافعة» وكرا للفساد**

وتجدر الإشارة إلى أن تسليم إدارة «النافعة» لقوى الأمن الداخلي، أتى بعدما فتح فرع المعلومات تحقيقات في ملفات الفساد التي طبعت تاريخ العمل في المصلحة، أدّت إلى توقيف معظم موظفي «النافعة». وحتى بعد إخلاء سبيل هؤلاء مقابل دفع كفالات مالية، اتّخذ قرار بمنعهم من العودة إلى العمل لأنهم لا يزالون متّهمين، ولم تصدر أحكام نهائية بحقّهم بعد. وملئ هذا الفراغ الإداري بتكليف ضباط وعناصر من قوى الأمن الداخلي تسيير عمل «النافعة» التي تشير كمية الفضائح التي تمّ اكتشافها حتى الآن إلى أنّها ما زالت وكراً للفساد.

(الأخبار)

(مروان بو حيدر)

تقرير

الإيجارات غير السكنية: حرب قوانين

زينب حمّود

يفترض أن يناقش مجلس النواب في جلسته التشريعية اليوم اقتراحي قانونين معجّلين مكررين مكتوبين بالصيغة نفسها لـ«تعليق العمل حكماً وفوراً بالقانون الرقم 1 للإيجارات غير السكنية الصادر في 3 نيسان الجاري في الجريدة الرسمية لمدة ستة أشهر، وذلك لحين صدور قانون جديد لإيجارات الأماكن غير السكنية». الاقتراح الأول قدّمه النواب أشرف ريفي ووليد البعريني وأحمد رستم وحيدر ناصر وعبد الكريم كبارة وجورج بوشيكيان، وقدّم الثاني النواب ميشال ضاهر ومحمد خواجة وفراس حمدان وجهاد الصمد.

ويأتي هذا المنحى القانوني بعد تحركات للمستأجرين القدامى ضدّ قانون الإيجارات «المجحف» الذي يحرّر عقود الإيجار المبرمة قبل 23 تموز 1992، خلال 4 سنوات، تُرفع خلالها البدلات تدريجياً، وبعدما تقدموا بطعن في القانون أمام المجلس الدستوري، كـ «خرطوشة» أخيرة لتجميد القانون.

وأمام ضغط الشارع الذي «نفع» المستأجرين، نظمت نقابة المالكين وتجمّع المالكين اعتصاماً في ساحة رياض الصلح في بيروت أمس، «لتحصين قانون الإيجارات الجديد ورفع الصوت ضدّ أي اقتراح قانون يعلّق العمل به». وقال رئيس نقابة مالكي الأبنية باتريك رزق الله إن القانون «أخذ وقتاً طويلاً من النقاش في لجنتي الإدارة والعدل والمال والموازنة النيابية، ثم أقرّ في مجلس النواب، لذلك يجب بالمنطق أن نذهب إلى التطبيق ثم نعالج الثغرات». ويستفزّ المالكين اقتراحُ قانون معجل مكرّر لتعليق فوري لقانون الإيجارات، لأنّ «قانون الإيجارات الجديد لا تترتب عليه مفاعيل فورية، ولدينا مهل طويلة لتحرير العقود تبدأ بسنتين يمكن خلالها إجراء التعديلات ومناقشة القانون ثانية وحلّ الثغرات في لجنة الإدارة والعدل».

وإذا مرّ اقتراح قانون التعليق لقانون الإيجارات اليوم، ستكون هناك ستة أشهر لإعادة النظر في القانون وسد الثغرات فيه، والتوصل إلى صيغة جديدة ترضي الطرفين. علماً أنّ الأمر أشبه بحلم نظراً إلى الفجوة الكبيرة في وجهات النظر بين طرفي النزاع، المالكين والمستأجرين. وقد أظهر لقاء جمع الطرفين برعاية رئيس لجنة الإدارة والعدل جورج عدوان العام الماضي حجم هذه الفجوة. وبالوصول إلى طريق مسدود، سيدخل ملف الإيجارات غير السكنية في الفراغ التشريعي بعد عقود من «الترقيع» التشريعي والتمديد لقانون استثنائي عمّق الأزمة أكثر مما عمل على حلّها.

تقرير

المنتدبون من «التربية» إلى «العدل»: موظفون «مكتومو القيد»!

رأجانا حمية

عام 2003، طلبت وزارة العدل من وزارة التربية والتعليم العالي انتداب 195 من الموظفين في ملاك الآخيرة للقيام بمهمات إدارية في المحاكم القضائية في المحافظات. وعليه، التحق مدرّسون ونظّار، على دفعات، بالمحاكم، وأطلق عليهم مصطلح «منتدبون وملحقون»، فيما بقي توصيفهم الوظيفي «مدرّسون ونظّار»، وظلوا يتقاضون رواتبهم ومخصصاتهم من وزارة التربية والتعليم العالي بلا زيادة ولا نقصان. واستمروا على هذه الحال سنوات طويلة إلى أن أتت الأزمة المالية التي عزّزت الغبن الذي لحق بهم بسبب هذا الانتداب. فطوال هذه المدة، بقي الملحقون بـ«العدل» خارج كل الفئات في وزارة التربية والتعليم العالي، أو كما يقولون، «محسوبون على الوزارة ومش محسوبين عليها»، فلم يُعاملوا يوماً وكأنّهم جزء من هذا الجسم.

وتفاقمت مشكلتهم بعد الأزمة المالية وإقرار مجلس الوزراء تباعاً - منذ 2023 - مراسيم بإعطاء الموظفين والعاملين في القطاع العام تعويضاً مؤقتاً شهرياً يتكون من رواتب إضافية على الراتب الأصلي ومن بدلات المثابرة والحوافز، إذ لم يحصلوا سوى على الرواتب الإضافية، فيما لم تلحظهم بدلات المثابرة وغيرها من المساعدات، إلى أن صدر أخيراً المرسوم 189 الذي لحظ حقهم بتعويض المثابرة والتعويض الشهري المؤقت «اعتباراً من شباط 2025» فقط.

عامان كاملان لم يحصل فيهما المنتدبون إلى وزارة العدل على تلك البدلات، على عكس زملائهم من الرتبة نفسها. ويؤكد كثير من المنتدبين إلى المحاكم أن «أعلى الرواتب» بينهم لا يلامس الـ500 دولار، رغم أنهم يعملون بدوامات تفوق ما كانوا يخدمونه في مدارسهم، وأحياناً كثيرة حتى الرابعة عصراً، وبمعدّل عشرة أشهر في السنة، إذ تقتصر استراحتهم على العطلة القضائية بين تموز وأيلول من كل عام. ورغم تواصلهم الدائم مع وزارة التربية والتعليم العالي، لم يعامل هؤلاء في «التربية» معاملة الموظف في ملاكها، ولا تعاملت وزارة العدل معهم باعتبارهم من «أهلها»، فبقوا لسنوات طويلة في خانة تشبه تلك التي يُسقط فيها «مكتومو القيد»، وإن تقتصر استراحتهم على العطلة القضائية بين تموز وأيلول من كل عام.

> **أقرت وزارة التربية للمنتدبين إلى وزارة العدل بدل مثابرة متأخر بلا مفعول رجعي**

ورغم تواصلهم الدائم مع وزارة التربية والتعليم العالي، لم يعامل هؤلاء في «التربية» معاملة الموظف في ملاكها، ولا تعاملت وزارة العدل معهم باعتبارهم من «أهلها»، فبقوا لسنوات طويلة في خانة تشبه تلك التي يُسقط فيها «مكتومو القيد»، مع كثير من اللامبالاة طوال العامين الماضيين. ومع تشكيل الحكومة الجديدة، أعاد المنتدبون التواصل مع الوزارة الجديدة، فصدر في 17 الجاري المرسوم رقم 189 الذي يُعيد إدراجهم في لائحة المستفيدين من التعويض المؤقّت الشهري وتعويض المثابرة «اعتباراً من الأول من شباط 2025». إلا أن دون هذا المرسوم محاذير منها أنه بلا مفعول رجعي، إذ لا يلحظ العامين الماضيين اللذين أقرت فيهما البدلات والحوافز، «وهذه ستكون معركتنا التالية لتحصيل حقوقنا أسوة بما تقاضاه زملاؤنا» كما يؤكدون. ثاني المحاذير هو كيفية احتساب «الأنصبة». فالمرسوم ربط تحصيل بدل الإنتاجية والمثابرة «بقرار يصدر عن وزير التربية والتعليم العالي يحدّد بموجبه أنصبة التدريس المحددة قانوناً والواجب تامينها من قبل أفراد الهيئة التعليمية». بمعنى أنه إذا كان هذا البدل يعطى عن 15 يوماً من الإنتاجية والحضور، فإن تعطيل يوم واحد يسقط هذا الحق كلّه. ولذلك، لا يعرف هؤلاء «كيف ستصدر اللوائح عن الوزارة وكم يحقّ لنا من بدلات، ولذلك قد لا يكون ما سنحصّله كبيراً».

عندما صدر التعميم الأول (2003) الذي قضى بانتقال أفراد من الهيئة التعليمية لا يقومون بالتدريس لأسباب مختلفة إلى إدارات عامة للقيام بمهمات إدارية ومنها المحاكم في المحافظات، اشتغل بعض هؤلاء بكل قوته للالتحاق بالمحاكم لتحسين معيشتهم. وانتقل إلى المحاكم في المحافظات نحو 200 موظف، تقاعد منهم كثيرون في المدة الأخيرة من دون تحصيل ما هو حق لهم، واستقرّ عددهم اليوم على 10 موظفين «يناضلون» للحصول على بدلٍ مقابل عملهم.

(مروان بو حيدر)

تقرير

المزيد من قروض البنك الدولي

صندوق النقد لوفد لبنان: نفّذوا المطلوب أوّلاً

فُكّت عقدة الوفد اللبناني المشارك في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليَّيْن، بعد لقاء وزير المال ياسين جابر مع رئيسة الصندوق كريستالينا غورغييفا، في قاعة أحد الاجتماعات «لدقائق، وعلى الواقف». وهو أقصى ما تكرّمت به على الوفد اللبناني، بعد رفضها منحه موعداً للقائها. لم يفصح البيان الموزّع من المكتب الإعلامي لوزارة المال عمّا قالته غورغييفا، بل أشار إلى ما قاله جابر عن جديّة لبنان في إقرار الإصلاحات التي طلبها الصندوق. بدا لبنان كأنّه لم يكن مُدرجاً على جدول أعمال الصندوق، على الأقل ليس بالزخم المتوقّع. ففي اللقاءات التي سبقت، وأبرزها مع المدير العام التنفيذي للبنك الدولي، عبد العزيز المالا، كانت هناك «لغة واحدة» بتعابير مختلفة يمكن اختصارها على النحو الآتي: «نفّذوا ما هو مطلوب منكم ثم نتأقلم الاتفاق».

يقول أحد المشاركين في لقاءات الوفد اللبناني في واشنطن، إنه لم تحصل نتائج مهمّة من هذه الزيارة، باستثناء ما قام به الوفد اللبناني على صعيد «التسويق». فاللقاءات اتّسمت بطابع سريع، وخصوصاً أنها تأتي على هامش الاجتماعات السنوية للصندوق التي يشارك فيها عدد هائل من المسؤولين والتنفيذيين من 191 دولة. يشير إلى أنها كانت فرصة للقول بأن لبنان يتعامل بـ«جديّة» مع طلبات صندوق النقد الدولي بشأن الإصلاحات، ولذا «إن تحديد موعد لانعقاد الهيئة العامة لمجلس النواب والتي على جدول أعمالها مشروع قانون تعديل السرية المصرفية كان أمراً جيداً، لكن لم نسمع في هذه اللقاءات سوى أن الصندوق والدول المانحة يريدان إقرار القوانين الثلاثة المطلوبة من لبنان أولاً وقبل أي نقاش في الاتفاق التمويلي مع الصندوق وأي منح أخرى. هذه القوانين هي: قانون تعديل السرية المصرفية، قانون إعادة هيكلة المصارف أو معالجة أوضاعها، قانون إعادة التوازن المالي أو توزيع الخسائر. هذا الأمر كان واضحاً في اللقاء مع المدير العام التنفيذي للبنك الدولي عبد العزيز الملا، وفي كل اللقاءات الأخرى التي عُقدت على هامش الاجتماعات السنوية للصندوق».

لولا أن لبنان فاز بمزيد من القروض من البنك الدولي، لكان يمكن القول إن المشاركة في هذه الاجتماعات بوفد كبير يصل تعداده إلى 16 شخصية، تكاد تكون صفرية النتائج. فقد كشف جابر أن لبنان حصل على موافقة مبدئية لرفع قيمة القرض المقدّم لإعادة الإعمار من 250 مليون دولار إلى 400 مليون دولار. هناك 250 مليون دولار سيقرضها البنك للبنان ضمن مؤشرات ثلاثة خلاصتها أنه تُمنع إعادة إعمار مناطق الحافة الأمامية، ثم أضيف اليوم 250 مليون دولار من أجل تطوير شبكات نقل الكهرباء. ويُتوقّع أن يحصل لبنان على المزيد من القروض بقيمة 256 مليون دولار للمياه، و200 مليون دولار للزراعة، و200 مليون للشأن الاجتماعي.

إذاً، هي العودة إلى الاستدانة بالعملات الأجنبية بإشراف وإدارة البنك الدولي. كلفة الإدارة والإشراف كبيرة وتتجاوز 10%، لكنّ المشكلة الأساس تكمن في الاستدانة بالعملات الأجنبية التي يترتّب على لبنان تسديدها على أقساط وبفوائد. صحيح أنها أقساط ميسّرة، لكنها ستزيد من نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي. أصلاً هذه النسبة ليست واضحة اليوم في ظل امتناع الحكومات المتعاقبة منذ الانهيار، عن إدراج الدين بالعملات الأجنبية وفوائده ضمن الموازنة، وكأنها لا تعترف به. الأصول تقضي بأن يتمّ الاعتراف بهذا الدين مع تسجيل ملاحظة أن لبنان متوقّف عن الدفع وينتظر تسوية ما مع الدائنين.

وكان جابر والوفد اللبناني واصلا اليوم الثالث على التوالي لقاءاتهما، وأبرزها مع رئيسة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا، مؤكدَين أن «لبنان يخطو خطوات جدية إلى الأمام لناحية الإصلاحات والتسريع بإقرار التشريعات الضرورية لها». كما التقى الوفد مجموعة G24 التي تضمّ عدّة دول عربية بينها لبنان ومصر والإمارات بصفتها عضواً مراقباً. والتقى أيضاً رجال أعمال لبنانيين أبدوا حرصاً وتصميماً على تكثيف الاتصالات مع الجهات الفاعلة لتكبير حجم الاستثمار في لبنان. كذلك بحث الوفد في سبل تبادل الخبرات في مجالات التنمية الاقتصادية بين لبنان ومصر التي لعبت دوراً مهماً في هذا المجال مع وزيرة التصميم والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي في مصر رانية المشاط.

(الأخبار)

لبنان يقترض المزيد في الاجتماع السنوي لصندوق النقد والبنك الدوليين (أ ف ب)

> حصل لبنان على موافقة مبدئية لزيادة قرض إعادة الإعمار إلى 400 مليون دولار

تقرير

هل نحتاج فعلاً إلى صندوق النقد؟

(هيثم الموسوي)

ماهر سلامة

تحاول الحكومة الجديدة أن تُعيد فتح النقاش مع صندوق النقد بهدف الوصول إلى اتفاق جديد بعدما انتهى الاتفاق الأول الذي وقع بين الطرفين على مستوى الموظفين في نيسان 2022. الشروط القديمة التي فرضها علينا صندوق النقد لم تعد صالحة بعدما طُبّق جزء منها بأمر الواقع الذي ازداد تشوّهاً عما قبل الانهيار، وهذا ما يثير التساؤلات عن النتائج الإيجابية المنتظرة من اتفاق جديد مع الصندوق. بمعنى أوضح الفرضيات التي بنى عليها صندوق النقد لفرض شروطه المسبقة لم تعد ذات قيمة، لا في ما يتعلق بالعجز الخارجي وسعر الصرف وعجز الموازنة. فهل توقيع اتفاق مع الصندوق أمر مفيد للبنان؟

مضت أكثر من سنتين على الاتفاق الذي توصّلت إليه حكومة نجيب ميقاتي مع صندوق النقد الدولي في نيسان 2022. تضمن الاتفاق منح الحكومة قرضاً بقيمة 3 مليارات دولار على أربع سنوات، بشرط تنفيذ سلسلة إجراءات مالية ونقدية حدّدها الصندوق على النحو الآتي:

- موافقة مجلس الوزراء على إستراتيجية إعادة هيكلة المصارف والحدّ من اللجوء إلى الموارد العامة.
- صدور قانون من البرلمان لمعالجة أوضاع المصارف وإعادة التوازن المالي.
- البدء بعملية تقييم لأكبر 14 مصرفاً بمساعدة خارجية.
- إقرار تعديلات على قانون السريّة المصرفية ليتماشى مع المعايير الدولية لمكافحة الفساد وإزالة العوائق أمام إعادة هيكلة القطاع المصرفي والإشراف عليه بشكل فعّال، وإدارة الضرائب، فضلاً عن الكشف عن الجرائم المالية والتحقيق فيها، واسترداد الأصول.
- إنجاز التدقيق بوضع الأصول الأجنبية لمصرف لبنان.
- موافقة مجلس الوزراء على إستراتيجية متوسطة الأجل للمالية العامة وإعادة هيكلة الديون.
- إقرار قانون موازنة 2022.
- قيام مصرف لبنان بتوحيد سعر الصرف.

تنفيذاً للاتفاق، أقرّت تعديلات على قانون السرية المصرفية لم يعتبرها صندوق النقد كافية من دون أي مبرّر فعلي سوى أن رفع السرية المصرفية عن حسابات المصارف سترفع أمام شركات التدقيق ولجنة الرقابة على المصارف، وجرى توحيد سعر الصرف بشكل تلقائي مع استلام حاكم مصرف لبنان بالإنابة وسيم منصوري، وأقرّت موازنة 2023 التي لم تسجّل، دفترياً، أي عجز، بالعكس على الواقع سجّلت عمليات الخزينة فائضاً مالياً كبيراً ما يزال موجوداً في حساباتها لدى مصرف لبنان حتى الآن.

المشكلة الأساسية التي لم تعالج، هي مسألة توزيع الخسائر ومعالجة أوضاع المصارف، وما يلحقها من ملفات مثل تقييم أكبر 14 مصرفاً. عملياً، هذه القضايا محور نقاش متواصل لأنها تتعلق بثلاثة أطراف أساسية: المودعون، المصارف، أملاك الدولة. لكن ما يطلبه الصندوق اليوم لا يتعلق بتوزيع الخسائر، بل بإصدار قانون إطار لمعالجة الخسائر، علماً أنه لدى لبنان قوانين جاهزة لمعالجة هذه المسألة بشكل واضح. فقانون الإطار لمعالجة أوضاع المصارف الذي أقرّه مجلس الوزراء لا يتعامل مع الخسائر، بل مع آليات تصنيف المصارف بين متعثّرة عن الدفع أو قادرة على الاستمرار وشروط الأمرين ونتائجهما. هذا شرط بديهي لا يتطلب إذناً من صندوق النقد للقيام به. المقصود هو أن ما طُبّق من شروط، لم يكن فيه أي فضل لصندوق النقد، وما لم يُطبّق منها لا يحتاج إلى صندوق النقد.

إذاً، هل الهدف من الاتفاق مع صندوق النقد الحصول على قرض بقيمة 3 مليارات دولار؟ في الواقع، سجّل لبنان في هذه السنة فائضاً مالياً على مستوى العجز الخارجي بقيمة 6,4 مليارات دولار في 2024 وبقيمة 2,2 مليار دولار في 2023، وعاد الاستهلاك المموّل من التحويلات الخارجية إلى نشاطه السابق للانهيار (تحويلات المغتربين وهي الأساس لم تظهر أي تراجع وتسجّل 6,38 مليارات دولار كمعدل وسطي بين 2020 و2024 وسجّلت في 2024 نحو 5,8 مليارات دولار)، فضلاً عن أن مبلغاً ضئيلاً كهذا لن تكون له أي فاعلية في بلد يعاني من عجز في الميزان التجاري يصل إلى 14 مليار دولار سنوياً. الهدف الحقيقي من الاتفاق مع الصندوق، هو نيل «ختم» الصندوق بذريعة الولوج إلى الأسواق المالية العالمية، أي تعزيز الاقتراض بالعملة الأجنبية من الخارج. يذكر أن لبنان بعد الحرب الأهلية قام على نموذج «تمويل السلم الأهلي بالدين»، وأنفق الكثير من هذه الديون من دون أي قدرة على جذب الاستثمارات، بل سدّدت فوائد الديون من الإيرادات الضريبية ومن التحويلات الآتية إلى لبنان عبر المصارف، ثم جاءت النتيجة اليوم: انهيار مدوٍّ. السقوط في فخّ صندوق النقد لن يؤدي إلى الاتفاق مع الدائنين بسبب حجم الخسائر الذي تعجز الدولة عن تحمّله، بل سيؤدي إلى تعميق الانهيار وتدمير ما تبقى من الاقتصاد.

◄ إعلانات رسمية ►

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب جهاد عبد الله أبو فخر وكيل نهاد عجاج عبد سند ملكية بدل ضائع للعقار /1586/ بشامون.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري في عاليه
يمنى سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في الشوف
طلب أحمد عطا الله سعيفان بصفته مُفوض عن بنك سوسيته جنرال في لبنان ش.م.ل. شهادة قيد تأمين للقسم A6 من العقار /1286/ برجا.
للمُعترض مُراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في الشوف
هيثم طربيه

إعلان

الهيئة العامة للمعهد الوطني للكرمة والنبيذ تعقد اجتماعاً وتنتخب أعضاء مجلس الإدارة الجديد
بدعوة من رئيس مجلس الإدارة السيد ظافر شاوي عقد المعهد الوطني للكرمة والنبيذ اجتماع الهيئة العامة بتاريخ 9/نيسان/2025 تخلله استعراض لإنجازات مجلس الإدارة قدمه رئيس مجلس الإدارة وكذلك عرض أمين المال التقرير المالي ثم جرى انتخاب أعضاء مجلس الإدارة الجديد.
وقد فاز في هذه الانتخابات كُل من:
1 – السيدة هبة المتني.
2 – السيد جو- اسعد توما.
3 – السيد حسان رحال.
4- السيد ظافر شاوي.
5- السيدة سينتيا الخراط.
وانضم إليهم في عُضوية المعهد الأعضاء المعينين من قبل المُدراء العامين للوزارات المعنية وفق ما يلي:
6 – السيدة مريم عيد مُمثلة وزارة الزراعة.
7 – السيد إيلي بو يزبك مُمثل وزارة الاقتصاد والتجارة.
8 – السيد مروان جوهر مُمثل وزارة الصناعة.
حيث فاز، بالتزكية، من بينهم السيد ظافر شاوي رئيساً والسيد جو توما نائباً للرئيس والسيدة مريم عيد أمينة سر والسيد حسان رحال أميناً للمال.
المعهد الوطني للكرمة والنبيذ هو مُؤسسة ذات منفعة عامة ويتولى المهام التي أناطها به مرسوم تاسيسه رقم 2019/5638. تتألف الهيئة العامة من مُنتجي النبيذ ومُنتجي الكرمة المُعدة لتصنيع النبيذ وتضم حالياً مُمثلين عن /46/ مصنعاً للنبيذ مُنتسبين إلى المعهد وفق الأُصول القانونية أما ولاية مجلس الإدارة فتستمر طيلة 3 سنوات.
بيروت في 2025/4/14
رئيس مجلس الإدارة
ظافر شاوي
التكليف 97

إعلان

قرر القاضي العقاري في النبطية استناداً للقرار 2025/5 تاريخ 2025/4/8 إعادة تكوين صحيفة العقار /893/ إبل السقي بالطريقة القضائية وتكليف الخبير فادي فواز والمُساعد القضائي الياس عطية بالكشف على العقار وذلك نهار السبت الواقع فيه 2025/5/3 وتحديد نهار الثلاثاء الواقع فيه 2025/5/20 موعداً للجلسة وتكليف كُل ذي مصلحة الحق بتقديم اعتراضه ضمن المُهلة المُمتدة حتى تاريخ جلسة المُحاكمة.
رئيس القلم
الياس عطية

إعلان

صادر عن دائرة التنفيذ في بيروت
القاضي مربانا عناني
يُبلغ إلى المُنفذ عليه: حسين عطوي المجهول المقام عملاً بأحكام المادة /409/ أ.م.م. تُعلمكم دائرة تنفيذ بيروت أن لديها في المُعاملة التنفيذية رقم 2024/458 إنذاراً تنفيذياً مُوجهاً إليكم من طالبي التنفيذ محمد حماده ورفاقه وناتجاً عن طلب تنفيذ الحُكم الصادر عن القاضي المُنفرد المدني في بيروت رقم 2023/194 تاريخ 2023/5/30 والقاضي بإعلان عدم استفادة المُدعى عليه من التمديد القانوني للإجارة الواقعة على الشقة الكائنة في الطابق الأرضي من البناء القائم على العقار /398/ المُصيطبة وتسليم الشقة خالية وشاغرة من أي شاغل فوراً.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار التنفيذي والأوراق المُرفقة به علماً بأن التبليغ يتم قانوناً بانقضاء مُهلة عشرين يوماً على نشر هذا الإعلان وعلى تعليق نسخة عنه وعن الإنذار المذكور على لوحة الإعلانات لدى دائرة تنفيذ بيروت ويُصار بعد انقضاء هذه المُهلة ومُهلة الإنذار البالغة عشرة أيام إلى مُتابعة التنفيذ بحقكم أصولاً حتى الدرجة الأخيرة.
مأمور تنفيذ بيروت
فاطمة دياب عمر

إعلان قضائي

تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر المُدعى عليها: زينة محمد بدر الدين والمجهولة محل الإقامة، الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام الاستحضار ومُرفقاته وكافة أوراق الدعوى رقم أساس 2012/658 مدور /16/ عقاري/2024 بالدعوى المُقامة من المُدعي: أحمد غالب شعلان بوكالة المُحامية فاطمة بركات بموضوع إبطال تسجيل عقد بيع وإلزام بتنفيذ عقد بيع عقاري وبتسليم وتسجيل العقار رقم /1916/ حاروف على اسم المُوكل المُدعي في السجل العقاري واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر أو تعيين مُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لكم أينما وُجد هذا المكتب.
وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على لوحة الإعلانات باستثناء الحُكم النهائي.
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان قضائي

تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر وعُضوية القاضيين المُنتسبين ريم الحجار وفرح مسعود سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 المُستدعى بوجههم: فاطمة ميمنة محمود الزين وساميا ومهى محمود الزين ومحمد ممدوح محمود الزين ونازك خليل المعالقجي العكاوي ومحمود عثمان الزين وبهية وهنية وخديجة وممدوحة وملوكة عثمان الزين وسلمى محي الدين الجوهري وليلى محمد بهاء الدين الزين ومحمد ماهر عثمان الزين واحمد باسل عثمان الزين ومحمد وائل عثمان الزين وفاديا وندى ونهدى وهلا منير الصلح وجمانة وعبد الرحمن ووليد ومروان وأسامة محمد انسي ومنيرة عبد الباسط الزين ومحمود أحمد سامي الزين وهشام ورلى أحمد سامي الزين المجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المُقدم من المُستدعي: حسام ذيب بوكالة المُحامي محمد حجازي بموضوع إزالة شيوع للعقار رقم /2476/ منطقة حبوش العقارية أساس 407/ش/2024 أو توكيل مُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لكم والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر سيتم إبلاغكم بقية الأوراق بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.
رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صور
غُرفة القاضي يولا غطيمي
بالمُعاملة التنفيذية رقم 2025/41
المُنفذ: زياد أحمد جعفر وكيله المُحامي حسن برّون.
المُنفذ عليها: رنا رياض جواد /صور – الحوش.
بتاريخ 2025/4/17 تقرر إبلاغ المُنفذ عليها: رنا رياض جواد المُقيمة في صور – الحوش ومجهولة محل الإقامة حالياً بوجوب الحُضور إلى قلم دائرة تنفيذ صور لتبلغ الإنذار التنفيذي والمُستندات المُرفقة بالمُعاملة التنفيذية رقم 2025/41 موضوعها تنفيذ حُكم إثبات طلاق صادر عن محكمة صور الشرعية الجعفرية بتاريخ 2025/1/7 رقم الأساس 469/د 2023 رقم السجل ح1/2025 وإلا اعتبر كُل تبليغ لكِ ضمن قلم الدائرة قانونياً.
مأمور التنفيذ
عيسى شاهين

إعلان

بيع عقاري بالمزاد العلني
صادر عن دائرة تنفيذ طرابلس
رقم التنفيذ: 2023/310 طالب التنفيذ: علي مصطفى هرموش، المُنفذ عليها: دائرة الأوقاف الإسلامية في طرابلس، المُستند التنفيذي حُكم بداية رقم /417/ تاريخ 1963/10/17، تاريخ قرار الحجز 2023/9/19 تاريخ محضر الوصف 2023/10/11 تاريخ تسجيله: 2023/10/16.
تطرح الدائرة للبيع بالمزاد العلني كامل العقار /2809/ منطقة زيتون طرابلس وذلك وفقاً لمُندرجات دفتر الشروط المُنظم بتاريخ 2023/12/10 والمُعدل بتاريخ 2024/3/4 والمبينة مُواصفاته في التقرير المُبرز بالملف وتبلغ مساحته /1937/م2 قيمة الطرح ذات قيمة التخمين المُحددة بمبلغ 224195/د.أ.
زمان ومكان وشروط المُزايدة: الجمعة 2025/5/9 الساعة 2:30 دائرة تنفيذ طرابلس قصر العدل غُرفة الرئيس داني الزعني.
للراغب بالاشتراك بالمُزايدة عليه اتخاذ مقاماً له ضمن نطاق الدائرة ودفع بدل الطرح المُقرر قبل مُباشرة الجلسة عليه زيادة عن الثمن دفع رسوم التسجيل والدلالة.
رئيس القلم
حاتم عثمان

تقرير

درر ياسين جابر

«نشكركم جزيل الشكر، ونشكر الولايات المتحدة على دعمها ومواقفها التي تبعث الأمل والثقة في نفوس اللبنانيين. أنا واثق بأن هذه الرسالة ستصل إلى ما هو أبعد من هذه القاعة، وآمل أن نراكم قريبًا في بيروت. بيروت تتغيّر. هناك أعمال كبيرة جارية في المطار، وعلى طريق المطار. لبنان يتحضّر لاستقبال المغتربين والزوار هذا الصيف، وسيبقى دائماً مركزاً حيوياً وجاذباً في هذه المنطقة من العالم».

من الأقوال المأثورة لياسين جابر، وزير المالية المحسوب على ثنائي أمل وحزب الله، في حضرة المندوبة السامية الأميركية مورغان أورتاغوس.

على الغلاف

قرار متجدّد بحلّ «الإخوان»
الأردن يجازف باستقراره: محاربة المقاومة بأي ثمن

عمّان - **الأخبار**

كما كان متوقّعاً، أعلن الأردن، أمس، حظر جميع نشاطات جماعة «الإخوان المسلمين» في المملكة وإغلاق مقارها ومصادرة ممتلكاتها ومنع «التعامل» معها أو «نشر» ما يصدر عنها «وكافة واجهاتها وأذرعها»، من دون أن يُعرف ما إذا كان ذلك يشمل ذراعها السياسية، حزب «جبهة العمل الإسلامي». وخلال إعلانه القرار، قال وزير الداخلية الأردني، مازن الفراية، إنه تقرّر «اعتبار أي نشاط (تقوم به الجماعة) مخالفاً لأحكام القانون ويوجب المساءلة القانونية». كما أعلن «إغلاق أي مكاتب أو مقار تُستخدم من قبلها حتى لو كانت بالتشارك مع أي جهات أخرى». وأضاف أنه تقرّر أيضاً «تسريع عمل لجنة الحلّ المكلّفة بمصادرة ممتلكاتها وفقاً للأحكام القضائية ذات العلاقة، وحظر الترويج لأفكارها تحت طائلة المساءلة القانونية، واعتبار الانتساب اليها أمراً محظوراً». وأضاف أنه «ثبت قيام عناصر ما يسمّى بجماعة الإخوان المسلمين المنحلة (...) بالعمل في الظلام وبأنشطة من شأنها زعزعة الاستقرار والعبث بالأمن والوحدة الوطنية والإخلال بمنظومة الأمن والنظام العام»، متابعاً أن «ما تمّ كشفه من متفجرات وأسلحة كانت تتحرك بين المدن الأردنية وتُخزّن داخل الأحياء السكنية والقيام بعمليات تصنيع وإخفاء صواريخ في ضواحي العاصمة وبعمليات تدريب وتجنيد في الداخل والخارج، لا يمكن لأي دولة أن تقبله».

وتأتي هذه الخطوة بعد أيام من إعلان السلطات الأردنية القبض على 16 شخصاً، بينهم ثلاثة من «الإخوان»، على خلفية مزاعم حول خطط لاستهداف أمن المملكة، تشمل تصنيع صواريخ، وحيازة مواد متفجرة، وتطوير مشروع لصنع طائرات مسيرة، «وتجنيد وتدريب أشخاص بشكل غير مشروع». وتزايدت، إثر الإعلان عن تفكيك الخلية المزعومة، الدعوات إلى حظر «الإخوان» و«جبهة العمل»، في وقت وقّع فيه عدد كبير من أعضاء مجلس النواب عريضة تطالب بهذا الحظر، مذكّرين بأن الجماعة حُلّت رسمياً بموجب قرار القضاء الأردني عام 2020، ولم يبقَ ما يمثّلها سوى جمعية قانونية تأسّست على يد منشقّين. واعتبر موقّعو العريضة أن تأخر تطبيق ذلك القرار القضائي أدّى إلى «إنشاء ما قالوا إنه مجموعات عسكرية مسلحة». وجاء هذا التحرك في وقت جرت فيه تعبئة الرأي العام، لأيام، على قاعدة أن «الإخوان» باتت «تشكّل تهديدًا حقيقيًا للأمن الوطني»، وأن المملكة أدّت قسطها للعلا في نصرة الشعب الفلسطيني، لمجرّد أنها أعلت السقف السياسي بوجه مخطّطات تهجير الفلسطينيين من أراضيهم، وسمحت بخروج التظاهرات المناصرة لهم، في وقت استمرّ فيه التبادل التجاري بين الأردن وإسرائيل حتى في ذروة حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة.

> السلطات الأردنية سعت بجدّ إلى احتواء غضب الشارع حيال الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين

والواقع أن السلطات الأردنية سعت بجدّ إلى احتواء غضب الشارع حيال الجرائم الإسرائيلية بحقّ الفلسطينيين، وهو ما يفسّر تساهلها حيال التظاهرات والمسيرات التضامنية، وتسليمها ضمنًا زمام قيادة المحتجين للجماعة، حتى لا يفلت الزمام من يدها، وتنقلب الأمور إلى سيناريوات أمنية لا تحبّذها. وفي المقابل، لم تتردّد «الإخوان» في استثمار ذلك الغضب في تعزيز رصيدها في الشارع، والذي تُرجم سريعاً بحيازة ذراعها السياسية زُهاء مقاعد مجلس النواب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (31 من أصل 138). على أن مساعي القولية تلك، لم تمنع من بروز تحرّكات تخطّت التضامن الكلامي مع الفلسطينيين إلى الإسناد العملياتي عبرتَين للحدود نفذّهما أردنيّان ضد جنود الاحتلال الإسرائيلي ومستوطنيه، فضلاً عمّا رُصد من محاولات تسلّل متكررة ومساعٍ لإيصال السلاح إلى الضفة الغربية المحتلة. وبالنظر إلى تلك المحاولات، فإن الخلية التي أعلن ضبطها أخيراً، والتي زُعم أن نشاطها يعود إلى عام 2021، لا تبدو خارجة من سياق الاشتغال على إيجاد أي وسيلة لإسناد قطاع غزة المتروك لوحده تحت سوط الإبادة الجماعية من جانب الأنظمة العربية. ولعلّ هذا ما حاول بيان حركة «حماس» الصادر أول من أمس تسليط الضوء عليه، بقوله إن «أعمال الشباب الأردنيين المعتقلين بتهم تصنيع صواريخ ومسيرات، إنما جاءت بدافع النصرة لفلسطين، ورفض حرب الإبادة المتواصلة على غزّة، والدفاع عن القدس والمسجد الأقصى المبارك، دون أن تستهدف بأي حال من الأحوال أمن الأردن أو استقراره». وطالب البيان السلطات الأردنية بتقدير «الدوافع الوطنية المشرفة للمعتقلين، ومعالجة هذا الملف بروح من الحكمة والمسؤولية القومية، بما يعزّز العلاقة التاريخية الراسخة بين الشعبين العدو الصهيوني ومخططاته».

> السلطات الأردنية سعت بجدّ إلى احتواء غضب الشارع حيال الجرائم الإسرائيلية بحق الفلسطينيين

وإذ تصدّت وسائل الإعلام السعودية، التي تقود في هذه الأيام حملة التحريض على أي فعل تضامني مع فلسطين بدعوى الحرص على «سلامة البلدان واستقرارها»، لنقل ردّ أردني شديد اللهجة - نُدر سماع مثله بوجه العدو وأعوانه - على البيان «الحمساوي»، جاء فيه أن «الأردن أكبر من أن يرد على فضائل... ومن يتدخل في شأننا لا يعرف الأردن ومؤسساته وشعبه»، وأن «الأردن دولة مؤسسات صامدة تاريخياً وكل الفضائل التي عملت ضد الأردن تبخرت»، فإن ثمة دعوات بدأت تتصاعد بالفعل في المملكة إلى ضرورة التروي والتصرف بحكمة، والأخذ في الحسبان أن «هذه الخلايا تصرفت بدافع إنساني ووطني لدعم المقاومة وأهلها في غزة»، والامتناع عن الذهاب نحو الصدام مع تيار سياسي يمثل شريحة لا يستهان بها من الشارع. والواقع أن «إخوان الأردن» يشكّلون نموذجًا مختلفًا عن آذرع التنظيم الدولي؛ فهم معترف بهم قانونيًا ضمن ذراعهم السياسية، ومشاركون في النقابات والبرلمان، وهذا بحد ذاته خدم السلطة في تقديم نموذج «معارضة من داخل النظام»، وإتاحة هامش «ديموقراطي» محسوب، وتحسين صورة الدولة أمام الخارج في ملف الحريات. كما أن هذا الوجود يُستخدم كأداة ضغط داخلية؛ إذ يمكن عبره قياس المزاج الشعبي، وتحجيم تيارات أكثر تشدداً، وإدارة مراكز قوى لا تتعارض جذريًا مع البنية السياسية.

وبالعودة إلى قضية الخلية المكتشفة، أعلنت النيابة العامة أنها «أنهت الإجراءات القانونية كافة المتعلقة بمجموعة من الموقوفين وأحالتها إلى المحكمة»، في حين جرى الترويج عبر وسائل إعلامية عدّة لـ«ضرورة احترام الحكم القضائي المنتظر بعد استكمال المراحل القضائية وفقاً لدرجات التقاضي لدى المحاكم»، وهو ما يعني إمكانية التوجّه نحو خطوات تصعيدية أكبر من مثل حلّ حزب «جبهة العمل»، وهو ما بدأت بوادره أمس مع إعلان حلّ جماعة «الإخوان». وإذ يفتح القرار المذكور الباب على صراع بلا ضوابط مع الإسلاميين، وتضييق الخناق على كتلة «العمل» في البرلمان، وإعادة صياغة قواعد لعبة ما سمّي «التحديث السياسي» بشكل يتلاءم مع المحددات الخارجية، فإن مراقبين يرون أن السلطات ستتريث في الإقدام على أي خطوة من هذا النوع ستفتح عليها باب الاضطرابات والانتقادات من دون مكاسب فعلية، وستفضّل الاستمرار في سياسة «الغموض» التي تسمح لها بالتحرك بمرونة، وتحديد سقف المواجهة، وتلافي المجازفة باستقرار هش يمكن أن ينفرط في «لحظة الحقيقة». وأيّاً يكن، وبمعزل عن ديناميات الصراع الداخلي الأردني، فالأكيد أن سلطات المملكة ستظلّ وفية لدورها المتمثل بخنق أيّ نواة مقاومة من أراضيها، وحراسة حدود الكيان الذي لم يعد يخفي نواياه في تهجير فلسطيني الضفة إليها.

عمّان تزعم تخطيط الجماعة لاستهداف أمن المملكة (أ ف ب)

فلسطين

عباس يتسلّح بالبذاءة: فلتتسلّم المقاومة سلاحها

رام الله - **الأخبار**

شكّلت كلمة رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، خلال افتتاح جلسة «المجلس المركزي لمنظّمة التحرير»، نقطة تحوّل لافتة في الخطاب السياسي الرسمي الفلسطيني، بعدما شنّ هجوماً حاداً وغير مسبوق على حركة «حماس»، مستخدماً ألفاظاً نابية، وملقياً باللوم على المقاومة في ما تتعرّض له غزة من قتل ودمار. وبدا عباس كمن يقدّم الرواية الإسرائيلية على طبق من ذهب، محمّلاً الفصائل الفلسطينية المسؤولية عن الجرائم المرتكبة بحقّ المدنيين، بذريعة احتجاز الجنود الإسرائيليين. وقال «أبو مازن»، خلال حديثه عن الجندي الإسرائيلي – الأميركي الأسير عيدان ألكسندر، موجّهاً حديثه إلى «حماس»: «يا أولاد الكلب سلّموا الرهائن اللي عندكم وخلصوا»، مدّعياً بأن استمرار احتجاز هؤلاء يوفّر الذرائع لإسرائيل لمواصلة عدوانها على القطاع.

لكن في الوقت الذي كان فيه عباس يُنحي باللائمة على المقاومة في ما آلت إليه الأوضاع، كانت جرّافات الاحتلال تنصب ثلاث بوابات عسكرية داخل مخيم جنين، في خطوة تهدف إلى تطويق المخيم بالكامل، ما يؤكّد، مرة جديدة، أن العدوان الإسرائيلي لا يحتاج إلى ذرائع، بل يقوم على استراتيجية التوسّع بالقوة. وليس معلوماً ما هي الأجوبة التي سيردّ بها عباس على أبناء الضفة الغربية، إذا ما سألوه عن الذرائع التي احتاج إليها العدو، لإطلاق الحملة الإسرائيلية التوسّعية المستمرّة منذ عامين على الأقل، في الضفة، من الاستيطان إلى العمليات العسكرية والتدميرية المتتالية. كما يبدو أن «أبو مازن» تعمّد تجاهل تصريحات صدرت قبل ساعات من خطابه، من وزير مالية الاحتلال، بتسلئيل سموتريتش، الذي أكّد أن «إعادة الرهائن ليست الهدف الأهم» في الحرب الإسرائيلية على غزة، ما يضعف حجّة عباس ويكشف التماهي الخطير مع خطاب العدو.

أيضاً، لم يخفِ رئيس السلطة رغبته في عودة الأخيرة إلى غزة، حتى لو تطلّب الأمر تبنّي الشروط الأميركية – الإسرائيلية، وعلى رأسها تسليم المقاومة لسلاحها، إذ طالب «حماس» صراحةً بذلك، قائلاً إن «الدولة الواحدة لا تحتمل سلاحين»، في إشارة إلى ضرورة خضوع غزة لسلطة رام الله. لكنه تحدّث وكأنّ السلطة تملك مقوّمات الدولة، من الشرعية والشعبية والإدارة، إلى المال والسلاح والسيادة، وهي شروط تفتقد إليها رام الله، بشكل شبه كامل. وفي خطابه، وصف عباس «حماس» بـ«الانقلابيين»، واتّهم الحركة بإلحاق الأذى بالقضية الفلسطينية عبر ممارساتها منذ عام 2007، معتبراً أن ست حروب جرت على غزة كانت بسببها، «ما أعطى الاحتلال ذرائع مجانية لتنفيذ جرائمه»، على حدّ تعبيره.

المفارقة أن هذا الخطاب جاء في جلسة «المجلس المركزي لمنظّمة التحرير»، والذي لم يُعقد طوال 18 شهراً من حرب الإبادة على غزة، ولم يتحمّل يوماً مسؤوليته التاريخية؛ بل انعقد هذه المرة، بمقاطعة من «الجبهة الشعبية» وحركة «المبادرة الوطنية»، لتبنّي خطاب عباس وقراراته، وأبرزها الهجوم على المقاومة والدعوة إلى تسليم السلاح، في تمام صريح مع المطالب الإسرائيلية والأميركية.

وفي سياق متصل، أثنى عباس، خلال كلمته، على قادة وزعماء عرب، علماً أن «المركزي» لم يلتئم إلا استجابة لضغوط مارستها دول عربية خلال الفترة الماضية، بهدف إحداث إصلاحات سياسية وإدارية في بنية «منظمة التحرير» والسلطة الفلسطينية، ومنها استحداث منصب نائب للرئيس - وهو ما أشار إليه «أبو مازن» في كلمته -، وكذلك السماح بعودة المفصولين من حركة «فتح» إلى الحركة، وتحديداً أولئك المحسوبين على تيّار محمد دحلان. وبرّر عباس استحداث المنصب المذكور برغبته في ضمان استمرار السلطة في حال حدوث فراغ، مع أن تاريخ الرجل في تعطيل المؤسّسات وتركيز السلطات بيده، يشي بعكس ما تقدّم تماماً. وعلى أي حال، بات من المعروف أن دولاً عربية، من مثل مصر والأردن والإمارات والسعودية، تسعى إلى ترتيب السلطة، تمهيداً لليوم التالي لعبّاس.

> حمّل «أبو مازن»، المقاومة الفلسطينية، مسؤولية جرائم الاحتلال وحربه المستمرة

من جانبها، دانت حركة «حماس» خطاب عباس، ووصفت كلماته بـ«الهابطة والمُسيئة»، مشيرة إلى أن رئيس السلطة «يهاجم جزءاً أصيلاً من الشعب الفلسطيني في اجتماع مغتصب للشرعية». وأشارت الحركة إلى أن «عباس يصرّ بشكل متكرّر ومشبوه، على تحميل شعبنا مسؤولية جرائم الاحتلال وعدوانه المستمر». وبدورها، استنكرت قوى «تحالف المقاومة الفلسطينية» تصريحات «أبو مازن»، ورأت فيها «إساءات واضحة وخطيرة ضدّ قوى المقاومة الفلسطينية»، «تُغذّي الانقسام وتخدم الاحتلال»، معتبرة أن «المجلس المركزي»، بصيغته الحالية، «لا يمثّل الشعب الفلسطيني، بل يسعى إلى إعادة إنتاج قيادة فقدت شرعيتها، بسبب سياساتها الفاشلة التي أوصلت القضية الفلسطينية إلى حافة الانهيار».

عباس يحفّ المقاومة: لا إسرائيل، مسؤولية ما يجري في غزة (أ ف ب)

مقالة

النظام الأردني والسلطة الفلسطينية: حربٌ مستمرّة على المقاومة

خالد بركات *

مع كل عملية أمنيّة تقوم عليها أجهزة النظام في الأردن «ضد الإرهاب» تطفو إلى السطح أبواق السلطة إذ تعثُر على فرصتها في تجديد الولاء ونشر الكذب والهرطقة، والهجوم، بالطبع، على المقاومة وشيطنة معسكرها الشعبي والمسلح في فلسطين ولبنان والمنطقة. وتتذكّر، عن قصد، «أحداث السبعين» من القرن الماضي (الحرب على المقاومة في الأردن)، تستحضرها وتهجم على الجميع، هكذا من دون مقدّمات، تستخدمها فزّاعة وتكأة وذريعة لتبرير القمع ومنع التظاهر وتجريم قوى المقاومة، وبالرغ تلميع نفسها أمام دوائر العدوّ في واشنطن وتل أبيب ولندن وباريس. هكذا تكرّس السلطة في الأردن منطقها الأعوج باسم «درع الوطن»، وهكذا تشنّ السلطة الفلسطينية في رام الله هجومها على المقاومة تحت شعار «حماية وطن»!

لا يحتاج الأمر إلى عمليات فدائية حتى يغضب عليك أزلام النظام ويشنّوا حربهم على المقاومة. كل «محافظ عاصمة» جاء إلى مدينة عمّان في السنوات الأخيرة أصدر فرماناً يمنع بموجبه إقامة مهرجان شعبي لتأبين الشهيد أبو علي مصطفى الأمين العام السابق للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي اغتاله العدوّ الصهيوني في 27 آب 2001، حدث ذلك أكثر من مرة. أمّا موقف السلطة في «الداخل» وما قامت به أجهزتها في رام الله، فهذه قصّة معروفة.

تزعق أبواق النظام وتُصدّع رؤوسنا في الحديث عن «الأمن» و«الاستقرار» و«الدولة الأردنية» وترفع سبابتها في وجه طلائع الشعب الأردني، وتطلق شعارات خاوية يمضغها مثقف السلطان ضد «الجماعات الإيرانية» كمن يمضغ الهواء. فزّاعات لم تعُد تخيف أو تنطلي على أحد. فالشعب الأردني، والجيل الجديد على نحو خاص، يدرك طبيعة الدور الوظيفي للنظام في عمّان وموقعه في الإستراتيجية الأميركية والغربية. لقد شاهد كل مسرحياته وأفلامه المحروقة.

ولا يحتاج شعبنا في الأردن وفلسطين إلى من يدلّه على عمق العلاقة التاريخية بينهما؛ هذا شعب واحد، يربطه مصير واحد، ويدرك أكثر من غيره دور النظام الأردني وطبقات مأجورة تعمل في خدمة المشروع الاستعماري وحماية مستعمرات كيان العدوّ الصهيوني «وحدوده».

> تزعق أبواق النظام وتُصدّع رؤوسنا في الحديث عن «الأمن» و«الاستقرار» و«الدولة الأردنية» وترفع سبابتها في وجه طلائع الشعب الأردني، وتطلق شعارات خاوية يمضغها مثقف السلطان ضد «الجماعات الإيرانية» كمن يمضغ الهواء على الهواء

إنّ أصوات المدافعين عن «العرش الهاشمي» واتفاقيات «أوسلو - وادي عربة» تحتلّ منابر الإعلام الهجين بعد الإعلان عن «تفكيك خلايا الإرهاب في عمّان». تتسابق في الدفاع عن الطبقة الحاكمة في مواجهة المقاومة وحاضنتها الشعبية. تلهث في فضائيات النفط وتهاجم إيران وحزب الله وأنصار الله، وكأن هذه الأطراف، وليس الصهاينة، هي العدوّ الرجيم. هكذا تستنفر شرائح ذيلية ربطت مصيرها بالنفط والمعونات الخارجية، موزعة بين شرقي النهر وغربه، لا أحد سواها يثير ما تسميه هي بـ«النعرات الطائفية والعشائرية»! ولا أحد مثلها يُثير الفتن والعصبيات بين أبناء الشعب الواحد.

يريد النظام في الأردن أن يُبقي على امتيازه في القدس باسم «الوصاية الهاشمية على المقدسات»! كذبة كبيرة أمام واقع يصرخ بالحقائق الباردة عن أحوال المدينة المقدسة والمحتلة، التي تعاني الموت والذل على مدار الساعة تحت الاحتلال، غير أن النظام، مثل السلطة في رام الله، لا يرى في القدس ولا في المذبحة اليومية في غزة، مسألة تستأهل قطع علاقاتٍ مع الكيان الصهيوني. ولا يريد تحمّل مسؤوليته التاريخية والسياسية عن ضياع القدس والبلاد عام 1948 و1967. في الوقت عينه، يصادر الأمن حق المواطن في القتال من أجل القدس، وحقه في الحرية والانتصار لغزة، وحقه في الصراخ ضد ممارسات بن غفير والطمام في صورة وقاحة واحدة. إنّ الشركات والبنوك الأردنية - الفلسطينية المشتركة، تتقاسمها حزمة من السماسرة وكبار التجار من شرقي النهر وغربه برعاية أميركية-خليجية-صهيونية. وهذه، كما قلنا، طبقة واحدة، يجمعها الدولار والمصلحة المشتركة منذ زمن «المقاطعات» بالرعاية البريطانية وصولاً للشرائح المرتبطة بالاستعمار والاحتلال والنفط. إنها جزء لا يتجزأ من معسكر استعماري لم يغادر منطقتنا ساعة واحدة، له قواعد عسكرية في الأردن والعراق وسوريا والخليج وغيرها، وأسس مستعمرة مدججة بالسلاح النووي وتذبح شعب غزة على مرأى ومسمع العالم دون رادع.

لم يعُد من بقايا سيادة وطنية على امتداد وطننا العربي باستثناء الجيوب الضيقة المحاصرة التي يتواجد فيها سلاح المقاومة. هذا السلاح مطلوب رأسه الآن. ولذلك يكثر الحديث عن «نزع السلاح» و«تسليم السلاح» و«السلطة الواحدة»! الأمر ليس مصادفة كما يعرف القارئ العزيز، بل جاء نتيجة هذا التعاون والتنسيق اليومي بين أطراف ترعاها أميركا وتلتقي دورياً لـ«التشاور» في فنادق العقبة!

من الطبيعي، إذاً، أن نرى مشهداً مغايراً ونقيضاً من التكاتف والتضامن بين الطبقات الشعبية في فلسطين والأردن، حيث الأكثرية المسحوقة في غزة وجنين وعمّان والكرك والخليل، حاضنة المقاومة وصاحبة المصلحة الحقيقية في الوحدة والتغيير والتحرير. فإذا ثارت وانتصرت للمقاومة، أو حاولت صنع السلاح، أو تهريبه إلى الأرض المحتلة، صارت في عين النظام الأردني وسلطة أوسلو «عصابات» خارجة على القانون، تستحق السجن والمطاردة والرجم!

* كاتب عربي من فلسطين

فلسطين

إسرائيل «تتفنّن» في الإبادة: طائرات انتحارية حارقة لإفناء العائلات

فلسطينيون يتفقّدون مركز إيواء «مدرسة يافا» في حي التفاح في غزة بعد قصفه (أ ف ب)

غزة - **يوسف فارس**

لم تعطِ الطائرات الانتحارية الإسرائيلية المُسيّرة فرصة لنجاة أحد من عائلة الكتناني في حي التفاح شرق مدينة غزة، بعدما انقضّت واحدة منها في ساعة متأخرة من ليل الثلاثاء - الأربعاء على الأهالي النائمين في مركز إيواء «مدرسة يافا» في الحي، ليستفيق سكّانه على السنة اللهب وقد حاصرتهم. ويسقط عشرة شهداء منهم بينهم عائلة مكوّنة من ستة أفراد هم أربعة أطفال ووالداهم. وقال قريب العائلة، سعد الكتناني، في حديث إلى «الأخبار»، إن «الأب، والدة الأطفال الأربعة، استيقظت والسنة اللهب تحيط بها من كل جانب. لم تجد فسحة للهرب، فاحتضنت أطفالها الأربعة واحترقت رفقة زوجها. تفحّمت عظامهم وهم يحتضنون بعضهم. ولم نستطع أن نفصل الجثامين عن بعضها، دفنّاهم جميعاً في كفن واحد»، مضيفاً أن «ثلاثة طوابق أكلتها النيران وعشرات الخيام احترقت تماماً. معظم الشهداء والمصابين من الأطفال والنساء الذين نزحوا إلى المدرسة بعدما هُدمت بيوتهم، وأُصيب العشرات بحروق شديدة في الوجه وباقي مناطق الجسد».

في مسرح الجريمة، أكوام من الأشلاء المتفحّمة، وأخرى من المعلبات والخبز المحروق وبقايا الملابس والأغطية، وهو مشهد يتطابق مع 12 حادثة استخدم فيها جيش الاحتلال سلاح الطائرات الانتحارية الحارقة منذ العودة إلى الإبادة في 18 آذار الماضي، حيث تتسبّب تلك الطائرات بانداع حرائق كبيرة في المنازل والخيام المستهدفة. فإلى جانب المواد الشديدة الانفجار التي تحملها، تساعد بطاريات الليثيوم التي تشغّلها في زيادة فعالية الحريق ومداه. وأكّد المتحدث باسم جهاز الدفاع المدني، محمود بصل، أن جيش العدو ركّز خلال الأسابيع الأخيرة على استخدام هذا النوع من السلاح. وأوضح، لـ«الأخبار»، أن «تلك الطائرات تتسبّب بحروق كبيرة، ولا ينجو أحد من الخيمة أو المنزل المُستهدف بإحداها، وتتسبّب النيران التي تندلع في المكان في القضاء على كل مقوّمات الحياة، كما أن المصابين من المنازل والخيام المحيطة يعانون من حروق من الدرجة الثالثة. وتكثر حالات بتر الأطراف السفلية من الجسم نتيجة لذلك».

> **كثّف جيش الاحتلال من وتيرة المجازر الجماعية في القطاع**

وكان جيش الاحتلال كثّف خلال الأيام الثلاثة الماضية من وتيرة المجازر الجماعية، حيث قصف منزلاً في شارع مشتهى في حي الشجاعية في مدينة غزة قضى فيه تسعة شهداء وأصيب العشرات، كما أغار على منزلين في حي التفاح، ما تسبّب باستشهاد ستة مواطنين. ونفّذت الطائرات المُسيّرة، أيضاً، عشرات الغارات على تجمّعات للمواطنين في مدينة بيت حانون، ومنزل في حي التفاح، وآخر في مخيم جباليا. وفي جنوب القطاع، قصفت الطائرات الحربية خيمة تؤوي نازحين غرب مدينة خانيونس، وأخرى في بلدة بني سهيلا وثالثاً في منطقة أصداء. كما أغارت الطائرات المُسيّرة على بسطة خُضر في مدينة دير البلح وسط القطاع، وخيمة تؤوي نازحين شرق المدينة. ووفقاً للمصادر الطبية، فقد سُجّل، أمس، ارتقاء 45 شهيداً وإصابة العشرات من المواطنين.

وتتركّز مناطق انتشار جيش الاحتلال على امتداد الحدود الشرقية لقطاع غزة في ما يُعرف بالمناطق العازلة، حيث تتوغّل قواته والشجاعية والزيتون في مدينة غزة، وتسيطر على الجهة الشرقية من «محور نتساريم»، بالإضافة إلى المناطق الشرقية لمدينة خانيونس، ومدينة رفح كاملة. وفي الأخيرة، زعم موقع «والا» العبري أن العدو يدرس إمكانية تحويل المدينة إلى «منطقة إنسانية» تجريبية لتوزيع المساعدات، حيث يرفض وزراء في حكومة الاحتلال وعلى رأسهم وزيراً المالية، بتسلئيل سموتريتش، والأمن القومي، إيتمار بن غفير، إدخال المساعدات إلى القطاع بالآلية السابقة نفسها، ويضغطون في اتجاه تولي الجيش الإسرائيلي مسؤولية توزيعها على الأهالي «حتى لا تصل إلى يد حركة حماس».

تخبّط إسرائيلي في غزّة: العدوّ لا يعرف الخطوة التالية

تشهد المساعي للتوصّل إلى اتفاق بين العدو الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في قطاع غزة، حالة من التقدّم البطيء جداً، والمترافق مع جمود سياسي وعسكري، وتضارب المواقف الإسرائيلية، واستفحال إجرام الاحتلال، وتفاقم المأساة الإنسانية في القطاع. وإذ من المتوقّع أن يزور وفد إسرائيلي الدوحة أو القاهرة، خلال الأيام المقبلة، للانضمام إلى المفاوضات، فإن الفجوات العميقة لا تزال حاضرة، فيما لم يُسجّل أي اختراق فعلي في مسار التفاوض. وفي حين تستمرّ الوساطة المصرية - القطرية في محاولة لسدّ الفجوات، والتوصّل إلى صيغة توافقية، فإن إسرائيل - بحسب المعلومات - أبدت تجاوباً مع بعض البنود الواردة في المقترح المصري - القطري الجديد، والذي ينصّ على وقف إطلاق نار طويل الأمد يمتدّ لسبع سنوات. إلا أن مصادر مصرية رفيعة ذكرت لقناة «كان» العبرية، أن «إسرائيل لا تزال تتحفّظ على أربع نقاط أساسية في الوثيقة»، من دون الكشف عن فحواها. وعلى رغم التصريحات الإسرائيلية الرسمية، والتي توحي برغبة في قبول المفاوضات «فرصة أخيرة» قبل توسيع العملية العسكرية، فإن الواقع الميداني يناقض هذا التوجّه، في ظل استمرار القصف المكثّف وتدهور الأوضاع الإنسانية، وهو ما ترى فيه القاهرة مؤشراً سلبياً لا يتماشى مع أجواء التفاوض.

في المقابل، تتحضّر حركة «حماس» لطرح مبادرة متكاملة - خلال اجتماع مقرّر في القاهرة -، تتضمّن خمسة بنود أساسية أبرزها صفقة تبادل شاملة تشمل إطلاق سراح جميع الأسرى الإسرائيليين مقابل عدد متّفق عليه من الأسرى الفلسطينيين، بالإضافة إلى وقف دائم لإطلاق النار، وانسحاب قوات الاحتلال من القطاع، ورفع الحصار، والشروع في إعادة الإعمار. كما يتضمن الطرح تشكيل «لجنة محلية» مستقلة لإدارة شؤون القطاع، وتثبيت التفاهمات الوطنية على قاعدة «اتفاق بكّين» الموقع عام 2024. لكن، في المقابل، تُصرّ الحكومة الإسرائيلية، بحسب تصريحات رئيسها بنيامين نتنياهو، أمس، على المضي في الحرب حتى «تدمير حركة حماس»، مجدّدة رفضها القاطع لأي تسوية تُبقي على وجود الحركة السياسي أو العسكري. وكرّر نتنياهو أن الحرب لا تهدف إلى «إعادة الأسرى»، فقط، بل هي جزء من استراتيجية شاملة تهدف إلى القضاء على حركة «حماس»، وإضعاف «حزب الله» ومنعه من التعافي، ومنع إيران من تطوير برنامجها النووي.

لكنّ استراتيجية نتنياهو هذه، ليست محلّ توافق كامل بين المستويين العسكري والسياسي في الكيان، وإن كان ثمة توافق على الأهداف المتوخّاة، إذ تظهر حالة انقسام واضحة في هذا الشأن حتى داخل «الكابينت»؛ فبينما يطالب بعض الوزراء بتوسيع المعركة، يتريّث آخرون، مثل نتنياهو ووزير الأمن يسرائيل كاتس، في اتخاذ القرار، مراهنين على منح المفاوضات وقتاً إضافياً. وفي المقابل، تبرز التصريحات اللافتة لوزير المالية اليميني المتطرف، بتسلئيل سموتريتش، الذي هدّد بأن إدخال مساعدات إنسانية إلى غزة قد يُشكّل مبرراً للدعوة إلى انتخابات مبكرة خلال تسعين يوماً، في محاولة لفرض استمرار المعركة، من دون أي فرصة لتحقيق اتفاق، ولو كان جزئياً.

وفي هذا السياق، نشب خلاف بين سموتريتش ورئيس الأركان إيال زامير، خلال اجتماع «الكابينت» مساء الأول من أمس، على خلفية مسألة توزيع المساعدات، إذ أكّد زامير أن الجيش يحافظ على 3 مبادئ، وهي أن لا يصل الوضع في غزة إلى حدّ المجاعة، وأن يُبدّل أقصى ما يمكن لضمان عدم وصول المساعدات الإنسانية إلى «حماس»، وقبل كل ذلك، فإن الجيش لن يوزّع بنفسه المساعدات على الفلسطينيين. وإذ قال كاتس إنه «خلال 10 إلى 15 يوماً ستدخل المساعدات إلى غزة»، ردّ زامير قائلاً: «الجيش لن يوزّعها». وهذا ما دفع سموتريتش إلى مهاجمة رئيس الأركان بالقول: «أنت لا تختار مهامك»، ثم تهديده بأنه «إذا لم تكن قادراً، سنجلب شخصاً آخر». أما وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، فاعتبر أن الجدل حول من يجب أن يُدخل المساعدات الإنسانية إلى غزة، «سخيف من أساسه»، لأن القطاع بأكمله - بحسب بن غفير - «لا يُفترض أن تدخل إليه أي ذرة من المساعدات - طالما أن أسرانا ما زالوا هناك - لا من قبل جهة خارجية، ولا من قبل جنود الجيش الإسرائيلي».

الرياض أكثر ميلاً إلى التسوية: صنعاء تجدّد مفاجآتها وتقصف حيفا

صنعاء - **رشيد الحداد**

في الوقت الذي دفعت فيه إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، بالمزيد من قواتها إلى الشرق الأوسط، وسط تطوّر موازٍ لدى قوات صنعاء في القدرات العسكرية، واستعدادات تجريها الأخيرة لإفشال أي تصعيد داخلي على مختلف الجبهات، كشفت مصادر سياسية ودبلوماسية يمنية عن حراك سياسي مفاجئ تقوده السعودية بشأن الملف اليمني، متوقّعة حدوث تطورات على هذا الصعيد، قد تكبح كل تطلّعات الفصائل المحلية إلى التصعيد ضد «أنصار الله».

وفي أعقاب لقاءات أُجريت في الرياض مع أمناء الأحزاب الموالية للمملكة، وجهات حكومية، ودفع «المجلس الرئاسي» إلى الانعقاد في العاصمة السعودية، مساء أول أمس، تحدّثت وسائل إعلام يمنية ومقرّبون من حكومة عدن وحزب «الإصلاح» عن تغيير في الموقف السعودي من مسار السلام، وُصف بأنه «انقلاب أبيض على الشرعية». وأشارت المصادر إلى أن التوجه السعودي الذي يبدو أنه ثمرة من ثمار زيارة وزير دفاع المملكة، خالد بن سلمان، إلى طهران، الأسبوع الماضي، قد يُفشل مساعي التصعيد ويفوّت الفرصة على الفصائل المحلية.

سيارة دمرها القصف الاميركي على صنعاء (أ ف ب)

في المقابل، سارعت واشنطن إلى الاعتراض المُسبق على أي خطوات سعودية قد تدفع نحو تسوية في اليمن، وأبدت على لسان سفيرها لدى اليمن، ستيفن فاجن، رفضها الدفع بمسار السلام قبل وقف العمليات البحرية والجوية اليمنية المساندة لقطاع غزة. وكتب فاجن على مواقع التواصل الاجتماعي أن «استعادة حرية الملاحة، كفيلة بتمهيد الطريق أمام تسوية شاملة لتحقيق حل سياسي في اليمن»، في حين لوّح مقرّبون من حزب «الإصلاح» برفض أي تسوية تنخرط فيها السعودية وسلطنة عُمان في اليمن.

> **سارعت واشنطن إلى الاعتراض المُسبق على أي خطوات سعودية نحو تسوية في اليمن**

وعكس الحراك السعودي المفاجئ، والذي يأتي بعد الإعلان عن زيارة ترامب إلى الرياض الشهر المقبل ضمن جولة تشمل أيضاً الدوحة وأبو ظبي، رغبة المملكة في إغلاق الملف اليمني لتجنيب مصالحها تداعيات أي حرب واسعة في اليمن.

ووفق مراقبين، تتّجه الرياض نحو التخلي عن حلفائها حتى لا تكون عرضة لهجمات «أنصار الله»، فضلاً عن أن تطوّر صراع النفوذ السعودي - الإماراتي في جنوب اليمن، مثّل دافعاً آخر لها للقيام بذلك. وعلى رغم حديث بعض أوساط عدن عن وجود ممثّلين لصنعاء في الرياض، إلا أن «أنصار الله» لم تعلّق على تلك الأنباء. ميدانياً، استهدفت قوات صنعاء، لأول مرة، أمس، مدينة حيفا في شمال فلسطين المحتلة، بصاروخ جديد، كما استهدفت تل أبيب للمرة الثانية في غضون 72 ساعة، وفق إعلان المتحدّث العسكري، العميد يحيى سريع، الذي أكّد، في بيان، تمكّن تلك القوات من تطوير قدراتها العسكرية بما يواكب التحديات التي فرضها العدوان الأميركي الذي تواجهه منذ أكثر من شهر. وقالت مصادر في صنعاء، لـ«الأخبار»، إن القوات المسلحة أجّلت الحديث عن نوعية الصاروخ المستخدم في قصف حيفا، خلافاً للبيانات السابقة التي حدّد فيها سريع أنواع الصواريخ المُستخدمة. وأكّدت المصادر أن الصاروخ المُستخدم أمس جديد، وأثبت أنه يتّسم بمواصفات حديثة من حيث التخفّي والمناورة وتجاوز الدفاعات الجوية المعادية، مشيرة إلى أن ذلك يمثّل تحوّلاً استراتيجياً في المعركة.

وفي حين ذكرت صحيفة «معاريف» العبرية أن الهجوم الصاروخي على حيفا يُعدّ حدثاً غير عادي، وأن هذه هي المرة الأولى التي تُفعّل فيها صافرات الإنذار في شمال فلسطين المحتلة نتيجة إطلاق صاروخ من اليمن، اهتمّت وكالة «أسوشيتد برس» الأميركية بالحدث، لافتة إلى أن ما جرى يُعدّ تطوراً نادراً.

سوريا

اتفاق على «أمن إسرائيل»

الشرع يفاوض واشنطن: المقاتلون الأجانب منّا

في خضمّ المحاولات المستمرة من الإدارة السورية الجديدة لاستمالة انفتاح أميركي عليها، وما قابل ذلك من «دفتر شروط» أميركي ردّ عليه الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، خطياً، خرج الأخير في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية، ليؤكّد موقفه من هذه الشروط، والتي أبدت دمشق موافقتها على معظمها، بينما بقي الجدل قائماً، في ما يبدو، حول مصير المقاتلين الأجانب الموجودين في سوريا، والذين تطالب واشنطن بإخراجهم، وإبعادهم عن المناصب القيادية. وفي تصريحاته الجديدة، حاول الشرع الالتفاف على الحديث عن مضمون الردّ السوري على قائمة الشروط تلك، وأشار إلى أن بعضها «بحاجة إلى مناقشة أو تعديل قبل المضي في أي اتفاق محتمل»، مؤكداً عزمه العمل على منح الجنسية السورية لمقاتلين أجانب مقيمين في البلاد منذ سنوات، خاصة المتزوجين من سوريات، والذين شاركوا في القتال ضد النظام. كما أكّد أنه لن يسمح باستخدام الأراضي السورية لـ«تهديد» أي دولة، مضيفاً أن التزام سوريا بهذا المبدأ بدأ حتى قبل وصول حكومته إلى دمشق، مطالباً الولايات المتحدة برفع العقوبات المفروضة على بلاده، باعتبار أنها فُرضت على النظام الذي سقط.

> **كشف توقيت زيارة الحنيطي إلى دمشق عن تنسيق بين الأردن والأخيرة حول جماعة «الإخوان المسلمين»**

ويأتي الحديث عن المقاتلين الأجانب ورغبة الشرع في منحهم الجنسية السورية، بعد أيام قليلة من القبض على قياديَّيْن في «سرايا القدس»، الجناح العسكري لحركة «الجهاد الإسلامي»، في إطار حملة تضييق مستمرة على نشاط فصائل المقاومة الفلسطينية، والتي يمثّل طردها أحد الشروط الأميركية. ومن شأن ذلك أن يرسم ملامح سوريا الجديدة التي يحاول الشرع بناءها، والتي ترفض الفلسطينيين وتضيّق الحصار على نشاطهم، وتمدّ ذراعيها لمقاتلين أجانب، سيصبحون في ما بعد «سوريين».

وبالتزامن مع تصريحات الشرع، كشف عضو الكونغرس الأميركي، كوري ميلز، الذي زار سوريا قبل أيام بصحبة النائب الأميركي مارلين ستوتزمان، في إطار «جولة استكشافية» أجرى خلالها لقاء بالرئيس الانتقالي، أن الحوار تناول ملفات عديدة، من بينها العلاقات مع إسرائيل، والتي أبدى الشرع رغبته في عقد «اتفاقية سلام» موسّعة معها، مؤكداً حرصه على أن لا تشكّل بلاده أي تهديدات لـ«دول الجوار»، وفقاً لميلز. ويأتي هذا في ظلّ تكثيف المساعي السورية لتوسيع العلاقات مع الولايات المتحدة - التي كانت أعلنت رفضها الاعتراف بالحكومة الجديدة -، والمشفوعة بوساطة من السعودية التي تتطلع إلى تعزيز حضورها في الملف السوري، ودفع من تركيا، المؤثّر الأبرز في هذا الملف، الأمر الذي أثمر منح تأشيرة لوزير المالية السوري، محمد يسر برنية، وحاكم «مصرف سوريا المركزي»، عبد القادر حصرية، لدخول الولايات المتحدة، والمشاركة في اجتماعات الربيع لـ«البنك الدولي» و«صندوق النقد الدولي». وبناءً على طلب دمشق، عيّن «الصندوق» الهولندي رون فان رودن رئيساً لبعثته إلى سوريا، واصفاً القرار بأنه يمثّل مرحلة جديدة من التعاون بينه وبين دمشق؛ علماً أن هذه الخطوة تندرج على ما يبدو في إطار الانفتاح على المؤسسات الدولية، وتعزيز مساعي الانتقال بالبلاد نحو الاقتصاد الليبرالي.

> **يكشف توقيت زيارة الحنيطي إلى دمشق عن تنسيق بين الأردن والأخيرة حول جماعة «الإخوان المسلمين»**

حاول الشرع الالتفاف على الحديث عن مضمون الردّ السوري على قائمة الشروط الأميركية (أ ف ب)

في غضون ذلك، وصل رئيس هيئة الأركان المشتركة الأردنية، اللواء الركن يوسف أحمد الحنيطي، إلى العاصمة السورية، حيث التقى وزير الدفاع السوري، مرهف أبو قصرة، في وقت استقبل فيه وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، الاجتماع الوزاري العربي المنعقد في القاهرة، والذي يشارك فيه وزير الخارجية السوري، أسعد الشيباني، للمرة الأولى، لتأكيد دعم بلاده الكامل لجهود دمشق في إعادة الإعمار والتصدّي للإرهاب. وبينما لم يتم الكشف عن الملفات التي جاء الحنيطي لمناقشتها، يكشف توقيت الزيارة التي جاءت بعد إعلان الأردن حظر جماعة «الإخوان المسلمين»، عن تنسيق بين البلدين في هذا الإطار، حيث تسود مخاوف من تحوّل نشاط «الإخوان» نحو سوريا، التي لم تسمح السلطات الجديدة فيها للجماعة باستعادة نشاطاتها، وتدور أنباء عن اتخاذ رئيسها قراراً بمنع استعادة ذلك النشاط.

كذلك، تأتي هذه الزيارة بعد حملة التضييق المستمرة التي تشنّها السلطات السورية ضدّ فصائل المقاومة الفلسطينية، والتي تخشى المملكة انتقال نشاطها إلى أراضيها. وإذ تكشف تلك المؤشرات عن ارتفاع كبير في مستوى التعاون بين عمّان، التي كانت متشكّكة إزاء حكومة الشرع، والسلطات في دمشق التي تسعى جاهدة لتثبيت نفسها، فإن توسيع قنوات التواصل مع جميع القوى الإقليمية، ضمن الإطار الذي أعلنه الشرع، يبدو واضحاً أنه يستهدف «تحييد» سوريا عن أي صراعات إقليمية، بما فيها الصراع مع إسرائيل، التي احتلّت مساحات واسعة من الجنوب السوري، ومنعت السلطات السورية من أي تمركز عسكري جنوبي البلاد.

(الأخبار)

دمشق تضيّق على فصائل الجنوب: مقاومة العدوّ ممنوعة!

حيان درويش

تواصل قوات الاحتلال الإسرائيلي عمليات نقل المعدات العسكرية الثقيلة إلى مرتفعات جبل الشيخ، بالتزامن مع تسريع بناء ما تسمّيه «السياج الأمني»، والمقصود به سلسلة من الإجراءات الاحترازية ضمن منطقة «فضّ الاشتباك». وتترافق هذه الإجراءات مع تعزيز النقاط العسكرية التي أقامها العدو داخل الأراضي السورية، داخل ما تسمّيه تل أبيب «المنطقة العازلة»، التي تضمّت أجزاء من محافظتَي القنيطرة ودرعا، بعد سقوط النظام. وفي هذا السياق، نقلت قوات الاحتلال، أمس، تعزيزات لوجستية عبر سلسلة شاحنات وجّهتها إلى النقاط التي تنتشر فيها في الجنوب. وجاءت هذه التعزيزات بعد اقتحام وحدة عسكرية إسرائيلية، مساء أول أمس، قرية القحطانية في ريف القنيطرة، حيث فتّشت مدرسة وبعض المباني المحيطة والأراضي الزراعية المجاورة. وسبق ذلك، اقتحام قريتي الأصبح والعشة الواقعتين ضمن القطاع الأوسط من القنيطرة، حيث أجرى جنود العدو عملية تفتيش لعدد من المنازل، بينما أطلقوا الرصاص، الأحد، في اتجاه رعاة أغنام قرب قرية جباتا الخشب، في مشهد يعيد إلى الأذهان شكل الاحتلال القديم، ولكن بأدوات «أمنية» جديدة.

وتفيد مصادر من بلدة حضر الواقعة على الشريط الحدودي، في حديثها إلى «الأخبار»، بأن الدوريات الإسرائيلية المكثّفة على امتداد «شريط الفصل» تترافق مع ورود معلومات مؤكّدة عن «تشكّل خلايا مسلحة محلية ضمن القطاعين الأوسط والجنوبي من القنيطرة، ترى في مواجهة الاحتلال خياراً شعبياً لا مفرّ منه». كردّ على صمت دمشق حيال الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة، وتجاهل المسؤولين للواقع الميداني بحجة عدم إعطاء العدو مبررات إضافية للتوسّع داخل الأراضي السورية»، وتتقاطع هذه المعلومات مع معطيات حصلت عليها «الأخبار» من مصادر محلية في بلدة نوى في ريف درعا، تفيد بأن السلطات السورية «تمارس ضغوطاً شديدة عبر وجهاء العشائر وقادة قوات وزارة الدفاع في درعا، لدفع الفصائل المسلحة إلى تسليم سلاحها والامتناع عن القيام بأي تحرك جديد ضد الاحتلال الإسرائيلي». ومع ذلك، تواصل بعض الفصائل تعزيز مواقعها الدفاعية في تل الجموع المطلّ على نوى ومساحات واسعة من الريف الغربي من المحافظة. في رسالة واضحة برفض الانخراط في مشروع «الدمج» ضمن الوزارة. والإصرار على البقاء كقوة قائمة بحد ذاتها لمواجهة أي تمدّد إسرائيلي محتمل نحو مدينتها أو المناطق القريبة منها، وخصوصاً تل الجموع، الذي كان قد شهد في الثاني من الشهر الجاري اشتباكاً عنيفاً مع قوات الاحتلال.

على الموقع
الإدارة تستنسخ أساليب النظام: عروض استيلاء على أراضي العلويين

إيران

عراقجي في بكين بعد موسكو: الاتفاق مصلحة الجميع

طهران - **محمد خواجوني**

على مسافة أيام قليلة من انطلاق جولة المحادثات الثالثة الإيرانية - الأميركية، وصل وزير الخارجية الإيراني، عباس عراقجي، أمس، إلى بكين، حيث التقى كبار المسؤولين الصينيين لـ«إطلاعهم على مسار التفاوض مع واشنطن». ولدى وصوله إلى العاصمة الصينية، قال عراقجي إنه يزور هذا البلد لإيصال رسالة من الرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، إلى قيادته، مشيراً إلى أنه قام بالمهمّة نفسها في موسكو، الأسبوع الماضي. ووصف كلاً من الصين وروسيا بأنهما «شريكتان استراتيجيتان وصديقتان مقرّبتان» للجمهورية الإسلامية، مؤكداً أنهما كانتا «إلى جانب طهران في الأوقات الصعبة». وفي إشارة إلى المفاوضات مع الولايات المتحدة، شدّد على ضرورة إطلاع «الأصدقاء في الصين» بشكل كامل على مجريات الأمور، لافتاً إلى أن طهران تُجري مشاورات مستمرّة مع بكين في مختلف المجالات، وأن الأخيرة أدّت «دوراً مهمّاً وبنّاءً» في الملف النووي الإيراني.

ولاحقاً، اعتبر الوزير الإيراني أنه «من السابق لأوانه الحُكم على نتائج المحادثات» بين طهران وواشنطن، وإنْ رأى أن التوصّل إلى اتفاق «ممكن في حال تخلّت واشنطن عن مطالبها (غير الواقعية)». وقال: «نحن متفائلون بحذر، وإذا واصل الأميركيون نهجهم البنّاء وتجنّبوا أيّ مطالب غير واقعية وغير قابلة للتنفيذ، فأنا واثق من قدرتنا على إبرام اتفاق جيّد في النهاية». ومن جانبه، أكّد وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، دعم بلاده لإيران في محادثاتها مع الأميركيين، لكنّه عرض اللجوء إلى القوّة والعقوبات الأحادية «غير القانونية» لحلّ القضية النووية الإيرانية. وقالت وزارة الخارجية الصينية، في بيان، إن وانغ يي، أبدى، خلال محادثاته مع عراقجي، استعداد بكين لتعزيز التنسيق والتعاون مع طهران في الشؤون الدولية والإقليمية.

وتزامناً مع زيارة عراقجي إلى بكين، كتبت وكالة الجمهورية الإسلامية للأنباء «إرنا»، في تقرير، أن «العلاقات الاستراتيجية والعميقة بين البلدين، في ظلّ حسن النيّة الذي تبديه طهران، يمكن أن تجعل من الصين شريكاً اقتصاديًا محوريًا في إيران ما بعد العقوبات، كما يمكن أن تُرافق بكين المسار السلمي الذي تسعى طهران إلى ترسيخه». وأضافت: «نظرة الصين إلى إيران إيجابية بشكل ملموس، بحيث يسعى الطرفان إلى حماية علاقاتهما الاستراتيجية من أيّ شبهات أو توتّرات سياسية». وقبيل توجّهه إلى بكين، تحدّث عراقجي مع المدير العام لـ«الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، رافايل غروسي، وأطلعه على آخر التطوّرات في المحادثات مع الولايات المتحدة، بحسب ما أفاد به بيان صادر عن وزارة الخارجية الإيرانية.

ومنذ الـ12 من نيسان الماضي، أجرت واشنطن وطهران جولتي مباحثات في شأن الملف النووي، أولاهما في مسقط، والثانية في روما، على أن تُعقد الجولة الثالثة في مسقط السبت المقبل. وفي هذا السياق، أفادت وكالة «تسنيم» للأنباء، نقلاً عن مصدر مطّلع، بأن «المفاوضات الفنية بين الوفدين الإيراني والأميركي ستُعقد السبت بشكل غير مباشر، قبل المفاوضات السياسية». وبحسب المصدر، فإن «المفاوضات غير المباشرة على مستوى الخبراء وتلك الرفيعة لن تُعقد في وقت واحد، حيث سيقوم الخبراء الإيرانيون والأميركيون بنقل نتائج مفاوضاتهم إلى وفود رفيعة المستوى من البلدين، برئاسة عراقجي وويتكوف»؛ علماً أن مسؤولي البلدين أكّدوا إحراز تقدُّم في جولتي المباحثات اللتين أُجريتا إلى الآن.

> **تواصل الولايات المتحدة سياسة «الضغوط القصوى» على إيران، وتستخدمها عامل ضغط في المفاوضات**

من جهته، أعلن مستشار السياسة الخارجية للرئيس الروسي، يوري أوشاكوف، أن المبعوث الخاص للرئيس الأميركي، ستيف ويتكوف، سيزور موسكو خلال الأسبوع الجاري، قبل انطلاق جولة المحادثات الثالثة؛ علماً أنه سبق لويتكوف أن التقى الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، قبيل يوم واحد من بدء المفاوضات الإيرانية - الأميركية في مسقط. وقال أوشاكوف: «لقد ناقشنا تقدُّم المفاوضات بين ممثّلي إيران والولايات المتحدة. سنرى ما ستكون عليه النتيجة. نحن على تواصل وثيق مع نظرائنا الإيرانيين، ونساعد حيثما أمكننا». وفي الأيام الأخيرة، أثيرت تكهنات حول الدور المحتمل لروسيا في الاتفاق النووي الجديد، وخصوصاً في ظلّ الحديث عن احتمال نقل احتياطيات اليورانيوم المخصّب لدى إيران، إلى روسيا.

وفي هذا الوقت، تواصل الولايات المتحدة سياسة «الضغوط القصوى» على إيران، وتستخدمها عاملَ ضغط في المفاوضات، إذ أفاد مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأميركية، أول أمس، بإدراج مواطنين إيرانيين، بالإضافة إلى 12 شركة مرتبطة بالغاز والشحن إلى «قوائم العقوبات الجديدة المفروضة على طهران». وتأتي هذه العقوبات في وقت فرضت فيه واشنطن الأسبوع الماضي، قبل الجولة الثانية من المحادثات، عقوبات جديدة على صناعة النفط الإيرانية. وتعليقاً على تلك الإجراءات، دان الناطق باسم وزارة الخارجية، إسماعيل بقائي، أمس، «بشدة» العقوبات الأميركية الجديدة، واصفاً إيّاها بأنها «إجراء تنفّري وغير قانوني»، و«تمثّل دليلاً واضحاً على العداء الأميركي للشعب الإيراني». وأضاف بقائي أن هذه الخطوة «تتناقض بشكل صارخ مع ادّعاء الولايات المتحدة الحوار والتفاوض، وتدل على عدم وجود نيّات حسنة وجدّية من جانبها». وتابع: «ارتهان السياسات الأميركية للعقوبات الاقتصادية على الدول النامية كأداة للترهيب والضغط السياسي، ينتهك المبادئ والقواعد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي»، مؤكّداً وجوب محاسبة أميركا على انتهاكاتها.

تقرير

إيران في مفاوضات عُمان: أوراق القوة ليست متضائلة

حسين إبراهيم

عندما بدأت المفاوضات النووية بين إيران والولايات المتحدة في ظلّ اشتداد التوتر في المنطقة، بدت وكأنها محاولة أخيرة من الطرفين لنفض اليد من المسؤولية عن أيّ أوضاع كارثية يمكن أن توصل إليها حرب محتملة واسعة. وكان الانطباع السائد، وقتها، أن فرص التوصل إلى اتفاق عبر تلك المفاوضات محدودة جداً، ولكنّ جولتين فحسب من الاجتماعات بين وفدَي البلدين، وما تلاهما من تصريحات صادرة عن كليهما حول «إيجابية» أجواء التفاوض، بدت كافية لبثّ أمل حقيقي في إبرام صفقة جديدة. ذلك أن الحرب ليست سوى وسيلة لتحقيق هدف سياسي، ومتى شعر كلّ من طرفيها أنه يمكن له أن يحقّق ما يرضيه من دونها، تصبح عبئاً على من يصرّ عليها؛ وإذا كانت هذه هي الحال في حرب مقتصرة على طرفين، فكيف بصراع يتعلّق بدولة كإيران، ومن شأن عسكرته أن تؤثر كثيراً في السياسات الدولية، وتحوّله إلى واحد من الصراعات الكبرى التي لم يشهد العالم أي شيء بحجمها منذ الحرب العالمية الثانية، إذا ما استثنينا الحرب الكورية عام 1953، والحرب الروسية – الأوكرانية الجارية؟

هنا، يجدر الأخذ في الحسبان أن حرباً كهذه، إن وقعت، ستكون في خلفيتها أزمة أوكرانيا والتوتّرات المتصاعدة بين الصين والولايات المتحدة بسبب تنازعهما التجاري. وفي ظلّ أوضاع كتلك، لن تبقى آثار حرب أميركية – إسرائيلية على إيران محصورة في الشرق الأوسط، بل ستكون لها آثار ممتدة تطال العالم كله. وهذا وحده يمكن أن يقنع الإيرانيين بأنهم ليسوا بلا حيلة أمام عدو شرس قادر على الفتك بهم من دون أن يستطيع أحد وقفه، كما حصل في العدوان الإسرائيلي على كل من غزة ولبنان وسوريا التي لم يشفع لها أن تعلن كل يوم أنها لا تريد محاربة الكيان. وعندما يكون الأمر كذلك، يصبح أكبر من إسرائيل، التي لا تخفي انزعاجها من إمكانية التوصّل إلى اتفاق بين طهران وواشنطن، وتزداد توتراً كلما لاحت فرص الاتفاق بشكل أكبر. ولذا، إن إسرائيل تسعى إلى تخريب المفاوضات، وتريد شيئاً واحداً هو أن تقوم الولايات المتحدة بتوجيه ضربة إلى إيران. وحتى رئيس وزراء العدو، بنيامين نتنياهو، يعتبر هكذا ضربة مشروع حياته الذي يطوّبه ملكاً على إسرائيل، ويعفيه من كل مساءلة.

منطقياً، يجب ألا يكون نتنياهو قادراً على تخريب اتفاق محتمل بين إيران والولايات المتحدة متى توافرت شروط بلورته. إذ ثمة تجربة تفيد بهذا التقدير، هي الاتفاق الذي تم التوصل إليه عام 2015، وكان نتنياهو معارضاً له بشدة، وذهب إلى الكونغرس ليعلن رفضه له من هناك، متجاهلاً الرئيس الأميركي آنذاك باراك أوباما؛ ورغم كلّ ما فعل، تم الاتفاق على «خطة العمل المشتركة الشاملة». أما هذه المرّة، فلا يستطيع نتنياهو أن يذهب إلى الكونغرس لإلقاء خطاب ضد اتفاق محتمل، من خلف ظهر ترامب، رغم أن الأخير يقيم حسابات لقوة إسرائيل في الولايات المتحدة. ذلك أن ثمة أسباباً كثيرة تدفع إلى الاعتقاد بأن للرئيس الأميركي مصلحة في إبرام صفقة؛ علماً أنه حين مزّق «الخطة» السابقة عام 2018، قال إنه يريد التوصّل إلى صفقة أفضل لأميركا وإسرائيل، في حين أنه في ظل التوترات العالمية التي أطلقها اليوم، قد يحتاج إلى اتفاق مع طهران يساعده في تحقيق شعاره الانتخابي، المتمثل بإنهاء الحروب وليس إشعالها.

وفي الوقت نفسه، من شأن اتفاق مع إيران أن يجنّب الخليج كارثة لا أحد يمكنه تقدير مداها. وقد كانت مسارعة السعودية إلى إرسال وزير دفاعها، خالد بن سلمان، إلى إيران ليعلن منها رفض بلاده هجوماً على الجمهورية الإسلامية، مؤشراً إلى ما يتخوّف منه أهل المنطقة في حال وقوع حرب. كما من شأن الاتفاق أن يجنّب العالم أزمة في إمدادات النفط؛ والشرق الأوسط الغارق في الدماء مزيداً من توسيع الصراع؛ وربما يفتح أفقاً لوقف الحرب في قطاع غزة، ويُخرج واشنطن مما يبدو حتى الآن ورطة لا أفق لها في اليمن؛ فيما قد يتيح أيضاً إقامة ترتيبات لاستقرار طويل الأمد في الشرق الأوسط الذي تعتبره واشنطن منطقة نفوذ حصرية لها، وتمثّل طهران مفتاحاً لحل الكثير من مشكلاته. ولهذا كله، يمكن للأخيرة التفاوض من موقع القادر، والحصول على مكاسب لها ولكل حلفائها، بمن فيهم الفلسطينيون.

وعلى أي حال، إذا استمرّت المفاوضات إلى مرحلة نضج فيها أمام قرار بالوصول إلى اتفاق من عدمه، ستتدخّل إسرائيل مرة أخرى لمحاولة إسقاطه، وسيقف ترامب أمام منعطف؛ فإما أن يختار الاتفاق ويجازف بالتفاهم مع إسرائيل، وإما أن يختار توجيه ضربة إلى إيران، ويسعّر بشكل كبير التوتر السائد في العالم حالياً، ويخاطر بمصالح أميركية كبيرة.

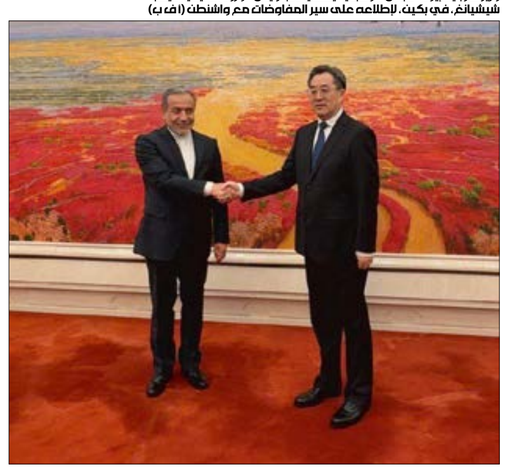

وزير خارجية إيران، عباس عراقجي، يلتقي نائب رئيس الوزراء الصيني، دينغ شيشيانغ، في بكين، لإطلاعه على سير المفاوضات مع واشنطن (أ ف ب)

إعداد **نعوم مسعود**

كلمات متقاطعة 4794

أفقيا

1- دولة أميركية – 2- مغامر إيطالي نال شهرة بمذكرات يروي فيها غرامياته بأسلوب بارع – 3- للنداء – صخر عظيم صلب – 4- بئر في مكة – والدنا – 5- للندية – من الطيور – ماركة سجائر – 6- شيخ ضعيف – للنفي – عاصفة بحرية – 7- عائلتي – 8- يختاره – ماركة سيارات – 9- تدفع المال في مشروع ما – رشا شخصاً بالعملة – 10- إبن يعقوب وراحيل باعه أخوته حسداً

عمودياً

1- العاصمة السابقة للفيليبين – 2- رجاء – إزدياد حجم النبات – 3- جُحر العنكبوت – جرس – 4- أثر معماري مغولي في الهند من روائع الفنّ العالمي – يضمّ ويجمع – 5- أبد – للتاوه – 6- مدينة فلسطينية في الضفة الغربية – للإستدراك – 7- بحل مكان شخص – من الأمراض انتشرت قديماً – 8- شركة عالمية متخصصة في آلات التصوير – يثبت ويقوّي – 9- للتأفف – أحرف متشابهة – ياتي بعد – 10- أول رؤساء تركيا الحديثة

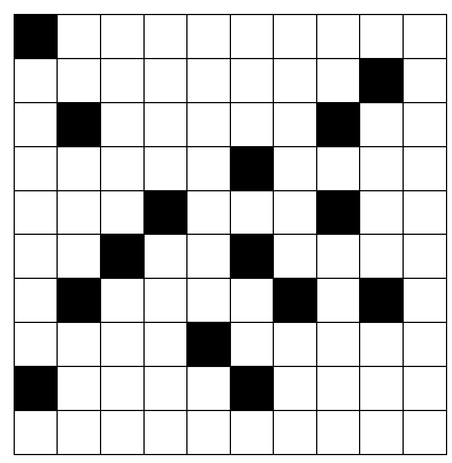

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- المتنبي – ما – 2- رمل – زغاليل – 3- مسّاح – 4- حانات – سم – 5- دن – ريد – ربي – 6- أشد – تجيد – 7- عيب – جوابي – 8- خُلْد – الصلاة – 9- ويهاي – 10- خان الخليلي

عمودياً

1- ارمادا – خوخ – 2- لمس – نشعل – 3- ملاح – ديدون – 4- حار – يا – 5- نزّ – نيد – أهل – 6- بغداد – جلاخ – 7- يا – توصيل – 8- لس – رجال – 9- مي – سبي بابل – 10- الحميدية

sudoku 4794

	5	3				7	9	2
	6		5				1	
9			7	2	4			
		8		5	7			
2		6				1		7
			1	6		4		
	1		2	3	9			
					1			
8	2	9				6	3	

حلول الشبكة السابقة

2	6	1	4	8	7	5	9	3
3	5	9	6	2	1	7	8	4
4	7	8	9	5	3	1	6	2
1	2	5	3	6	8	4	7	9
8	4	6	7	1	9	2	3	5
9	3	7	5	4	2	8	1	6
6	9	2	1	7	5	3	4	8
7	8	3	2	9	4	6	5	1
5	1	4	8	3	6	9	2	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 91

كلمة السر من 6 حروف: من الحشرات

العنكبوت – الدبور – بعوضة – بق – جُندب – جدجد – حشرة – حفار – خنفساء – دبور – دود – ذباب – رتيلاء – زيز – سوس – صرصور – عقارب – عث – فراشة – قمل – نملة – نحلة

ل	د	ز	س	و	س	ب	ح	ر	ا		
ح	ج	ي	ق	م	ل	د	ف	ت	ء		
ش	د	ز	ر	ر	ف	ن	ا	ي	ا		
ر	ج	و	د	ر	و	ج	ر	ل	س		
ة	ب	و	ا	ر	ن	ب	ج	ا	ف		
د	د	ش	و	ع	ث	م	د	ء	ن		
ق	ة	ص	ن	ح	ل	ة	ل	ل	خ		
ب	ر	ة	ض	و	ع	ب	ر	ة	ا		
ص	ا	ا	ل	ع	ن	ك	ب	و	ت		
ب	ر	ا	ق	ع	د	ذ	ب	ا	ب		

حلول الشبكة السابقة: كفرشيما

عملية حسابية 91

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	٪		X		=	69
+		+		–		
32	–		٪		=	9
٪		X		٪		
	X		X	4	=	80
=		=		=		
17		85		5		

حلول الشبكة السابقة

1	X	81	٪	9	=	9
+		–		X		
48	–	18	X	3	=	90
٪		٪		X		
7	–	7	+	3	=	3
=		=		=		
7		9		81		

شبكة العنكبوت 91

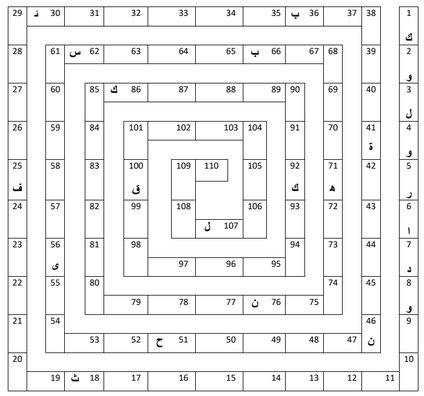

1 – 8 ولاية اميركية
7 – 19 قائد اميركي هزم اليابان في المحيط الهادي
18 – 21 الزوجة الثانية لشاه ايران محمد رضا بهلوي
21 – 27 فيلسوف اندلسي اشتهر بكتابه « حي بن يقظان »
27 – 36 القوائم الانتخابية الصادرة عن المديرية العامة للأحوال الشخصية
35 – 38 مدينة في ليبيا
38 – 46 بلدة لبنانية في قضاء المتن الشمالي
45 – 53 ممثلة لبنانية
53 – 59 مغنية لبنانية
58 – 66 مخرج ومنتج سينمائي مصري راحل
66 – 76 مغنية وممثلة امريكية
76 – 79 الادارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء الاميركية
78 – 86 فنان لبناني راحل تميز بصوته الاوبرالي خاصة في الاغاني الاجنبية
86 – 89 عاصمة اوكرانيا
89 – 93 جنرال اسباني راحل كان الحاكم المطلق للدولة
92 – 100 لقب عُرفت به السيدة ام كلثوم
99 – 102 رتبة عسكرية
102 – 110 رئيس سوري سابق

حل شبكة العنكبوت السابقة

نانسي – سيمون بوليفار – فاروق الشرع – رعمسيس الثاني – نبو جيرسي – سيول – لادوغا – غازي عنتاب – ابو بكر الصديق – قرطاج – جورج بومبيدو – دورتموند – دار بعشتار – ارسين لوبين – بينو – نوبل – بلهارسيا – سياموا

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4794

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فيلسوف وروائي فرنسي (1901-1976). عيّن وزيراً للثقافة الفرنسية

8+9+2+3+1+4 = القليل الوجود ■ 5+10+11+7 = يريد ويبغي ■ 6+1 = للتاوه

حل الشبكة الماضية: **محمد ابراهيم**

عجبي!

دوري شمعون بثوب هنيبعل... «زغرطي» يا فينيقيا!

بول مخلوف

هناك مَن خرج عن طوره في هذه البلاد. نقول في اللغة الدارجة عمّن فقد عقاله بأنه «تجاوز الخط وذهب بعيداً».

«الحركة الفينيقية» تعرّف عن نفسها بأنها ثقافية وسياسية، يبلغ عدد أعضائها العشرات في أكثر تقدير، قد تجاوزت الخط وذهبت بعيداً. في بيانٍ لها على فايسبوك، أعلنت الحركة أخيراً أنها في صدد العمل على إطلاق... جواز سفر فينيقيّ!

نعم عزيزي القارئ، ما تقرأه حقيقيٌّ؛ «في الأزمنة المظلمة، سيكون هناك غناء» يخبرنا بريخت، وفي الأزمنة المظلمة أيضاً، تنتعش النزعات الخوتاء الانعزالية.

> في الأزمنة المظلمة، تنتعش النزعات الخوتاء الانعزالية

على «دروب الأجداد»

بات الفينيقيون إذاً على موعدٍ قريب لنيلهم جواز سفر فينيقيّاً. قد يسأل واحدنا: «كيف ذلك؟ هل من وجودٍ لفينيقيا الآن وهنا؟ أي هل فينيقيا حاضرة وموجودة حتى يُخصَّص لمواطنيها جوازات سفر؟». أسئلة «عقلانية» مماثلة لا تلتفت إليها الحركة، ولا تأبه أصلاً لوجودها. ثمة استحالة للقبض على جوابٍ «حقيقيّ» مثلما يستحيل القبضُ على حقيقةٍ غائبة اسمها «الوطن الفينيقي».

فينيقيا «العدم» أقوى بكثير من فينيقيا «الوجود». هذا هو المعنى الحقيقي للأسطورة. وحتى في الأساطير، نقرأ عن طائر الفينيق بأنه وُلد من الرماد الذي حرق جسده، لكننا لا ندري ماذا فعل بعدما نفض الغبار عن نفسه وعاد من جديد. نعلم أنّ طائر الفينيق أتى من الرماد، أي من العدم. أما كلّ ما يخص وجوده أو يتعلّق بطيرانه، فإننا لا نعلم عنه شيئاً. لكن فينيقيا فكرة... والفكرة لا تموت، هكذا يقولون. فينيقيا «حضارة خالدة»، يعني أنها حقيقة ثابتة متأصلة، لا تؤمن بالجغرافيا إنما بالأخلاق، وبمن يسير على «دروب الأجداد».

وهكذا، يبدو الفينيقيّ مثل فينيقيا: كائن هلاميّ، نسخة مملّة عن أجداده، وغير مرئيّ إلا في المخيّلة. هو بحسب «الحركة الفينيقية»: «ليس ابن وطن فقط، بل ابن حضارة. مكتشف العالم، مالك البحر، ورمز الحرية. لم يعرف القيود يوماً ولا احتاج إلى تأشيرة كي يعبر البحار والأمم».

تخطئ «الحركة الفينيقية» في القواعد العربية، معليش، إنّ غلطة الفينيقيّ بألف (تيسير عباس حمية)

«داوِخ العالم»

تخطئ «الحركة الفينيقية» في القواعد العربية، معليش، إنّ غلطة الفينيقيّ بألف. لا تكتمل ملامح الفينيقيّ، أصلاً، من دون خطأ لغوي (عربي) كهذا. إنّ الخطأ هو مولِّد الفينيقيّ أساساً، بدءاً من الأيديولوجيا وصولاً إلى النُطق، مروراً بلسان إذا ابتعد عن الإنشائية عانى من التأتأة.

هكذا هو: يخطئ في الكلام، ويخطئ في التأويل، ويخطئ في التأريخ، ويخطئ في التفكير.

إنه مجموعة من الأخطاء المتراصّة، لكنه على أي حال، فخورٌ بنفسه. فالفينيقيّ مثل برج بيزا: ملتوٍ، استثنائيّ، أعوج، «داوِخ العالمَ» من فرط غرابته، وشامخ رغم أنف الفيزياء والجاذبية. غير أنّ الفرق يكمن في كون برج بيزا حاضراً، أي إنه موجود، فيما الفينيقيّ غائبٌ، بل لا يحضر إلا في غيابه. ذاك أنه لا يمكن أن يحضر لأنه غير مؤهَّل للحضور؛ هو كائن أسطوريّ هشّ، غارق في نوستالجيا من شأنها هزّ الحاضر الذي يجعله يشعر بما يشبه العقم. وهو، في نهاية المطاف، يريد لنفسه مكاناً، فلا عجب أن يعيد تذكيرنا بأمجاد أجداده.

يبقى أنّ برج بيزا جميل لأنه مائل وأعوج، بينما الفينيقيّ المُعوجّ، سمجٌ مفرط في السماجة. ولأنه أعوج، يخال نفسه رشيداً ومستقيماً. هذا مثل الزاهد الذي يقول عنه نيتشه إنه يخفي البهتان وراء زهده. ولو أردنا أن نعطي مثلاً من لحم ودم، بإمكاننا تخيّل دوري كميل دوري شمعون: يعجز عن التفريق بين حرف الألف وبين عمود الكهرباء، لكنه يتحدث بثقةٍ يُحسد عليها عن اليسار العالمي ومؤامراتٍ تُحاك على لبنان.

جنون طافح

على النحو نفسه، فإن «الحركة الفينيقية» تحجب عيوبها، بيد أنها تعلن عن نزعتها الشوفينية كالآتي: «من يحمل هذا الجواز، له الحرية في التنقل بين الأمم، ليكون سفير الأخلاق، والابتكار، والسلام». وتضيف: «سيكون هذا الجواز معترفاً به عالمياً، ويخوّل حامله الدخول إلى كل دول العالم بلا تأشيرة، وهو ليس مجرد وثيقة بل رسالة لحضارة (...) رسالة شعب لم يمت، بل يستيقظ من أعماق الزمن ليقود المستقبل. فينيقيا تنهض من جديد». اضحك عزيزي القارئ. هناك ألف رد فعل آخر، ومن بينها رد فعل كاتب هذه السطور، سَخِرنا جميعاً على المكتوب.

جواز السفر الفينيقي إذاً هو وثبة «وعي». إنهم فينيقيون من دون فينيقيا، لكن بمجرد «وعيهم» على فينيقيتهم، واتحادهم معاً – ليس كما يتّحد عمال العالم لأنهم في مرتبةٍ أعلى من العمّال – فستنهض «فينيقيا من جديد». جواز السفر الفينيقي سيتيح فرصة التعرّف «الذات» إلى «ذاتها». إنه هذا الشيء الملموس الذي يجعل عالماً خيالياً، وطوباوياً، مثل العالم الذي كتبه توماس مور في روايته «يوتوبيا» (1516). جواز السفر الفينيقي دليل التاريخ، صانع أمة. هذا لم يعد ضرباً من الخيال الذي قد ينبثق عنه أدبٌ فرواية، بل صار جنوناً طافحاً، وبوسعنا أن نستشفه في السياسة: عندما نرى أحداً مثل دوري شمعون يخال نفسه هنيبعل.

معاركُ ومناوشات طائفية وتزوير لتاريخ البلاد

«وطن النجوم»... حين يَشبك على النت

نزار نصر

من شبه المتعارف عليه أنّ ما يُسمّى مواقع تواصل اجتماعي، ليست في الحقيقة سوى مواقع تواصل سطحي. هي عبارة يردّدها – أو ما يماثلها – مرتادو هذه المواقع التوّاقون إلى زمن «أبسط»، مثلما يردّد «الكارهون». ومن الكارهين مَن يستخدمون هذه المواقع مكرهين، بينما بعضهم لا يفهم حتّى كيف تعمل، يفضّل آخرون عدم تعلّم كيفية استخدامها والإبقاء، بفخر، على «العقل المتحجّر» من «زمن بائد».

> اكتمل التواصل السطحي والوعي الاصطناعي بنسخته اللبنانية

زمن السمك المتحجّر

ينطبق ما سبق بشكل أكبر على ما أُطلقَ عليه مصطلح «الذكاء الاصطناعي»، وهناك ترتفع حدّة الكره و«التحجّر»، بالتوازي مع ارتفاع «هوس» الغارقين في وحول الأصفار والآحاد في المقابل. لكن لحسن الحظّ (أو لسوئه)، يمكن استخدام هذا الذكاء الآلي للعودة إلى «الزمن البائد»، أو الأبسط «الجميل». لا حدود هنا؛ العودة متاحة ليس فقط إلى زمن العقل المتحجّر، بل حتّى إلى زمن السمك المتحجّر.

قد يتساءل القارئ عن مغزى هذا المقال، فيما التأخّر في الدخول في صلب الموضوع يُعدّ ارتكاباً لا يُغتفر في عالم التواصل السطحي والذكاء الاجتماعي حيث مدى الانتباه القصير، أو الخاضع لـ«القصقصة». لكن في عالم الكتابة، للمقدّمة نكهة أخرى، بصرف النظر عن لبّ الموضوع. لكن دعنا من الإطالة: مزيج التواصل السطحي والذكاء الاصطناعي ولّد حقائق مزوّرة ووعياً اصطناعياً.

مسيحي... أو مسلم؟!

على المنصّات التي تعتمد مقاطع الفيديو القصيرة، يجد بعض «منشئي المحتوى» ضالّتهم في نشر مشاهد من تركيب الخيال الاصطناعي، عن بلدان ومدن في حقب شتّى. وكيف لا يكون للبنان «الزمن الجميل» مقعده؟ كلّ شيء على ما يرام، فهي مقاطع جميلة على أنغام موسيقى تقليدية اصطناعية، تذكّر بمثيلاتها الحقيقية بصوت فيروز. لكن مع دخول قسم التعليقات، تكون العودة إلى «الزمن البشع».

«عندما كان لبنان بلداً مسيحياً» يعلّق أحدهم، علماً أنّ قدميه إمّا لم تطآ لبنان يوماً، أو لم تطأه في ذلك الوقت. هكذا، يختصر الأمور بسطحية وشمولية، ويقرّر من تلقاء نفسه تاريخ بلد «على ذوقه». لكن مهلاً، لم ينقض الأمر بعد. هناك آخر، على شاكلته، لكنّه الوجه المقابل للعملة: «لبنان كان وسيبقى بلداً مسلماً». كيف؟ مَن قرّر ذلك؟ لا أحد يعلم، لكنّ الوعي الاصطناعي بات حقيقة. المضحك: تظهر لبنانية ترتدي الحجاب، فيقفز يميني أوروبي مشبّع بالتعصّب ليتحسّر: «انظروا ماذا فعل حزب الله بلبنان»، قبل أن تظهر أخرى في ملابس السباحة، فيقفز متعصّب عربي... ويرمي التعبير ذاته!

مهما بلغ التركيز على الشكليّات في مقابل التغاضي عن المضمون، فالواقع يبقى واحداً، وهو أنّ لبنان يجمع كلّ هذه التناقضات، وهذا ربّما سبب استعصاء فهم أصحاب العقول المتحجّرة. وقد بدأت العدوى تشتدّ عند اللبنانيّين أيضاً. فحبّهم للاستيراد أبى إلّا أن يثمر تحويلاً للحروب الـ«دونكيتيكتوكية» إلى تلفزيونهم الرسمي، ونقاش مظهر مراسلته بدلاً من المضمون. أجواء الانتخابات البلدية التي تزيّن البلاد تشي بتقديم الشكليّات على المضمون، بل هي «عرس» على السطح.

تهين أورتاغوس السياسيّين اللبنانيّين، فيأتيها الردّ من وليد جنبلاط

أورتاغوس وخاتم داوود

من جهتها، تجوب نائبة المبعوث الرئاسي الأميركي إلى الشرق الأوسط، مورغان أورتاغوس، أنحاء البلاد، مصدرةً أوامرها إلى المسؤولين الخانعين، فيما لا يجد الكثير من اللبنانيّين ما يستدعي التعليق سوى مظهرها. بعضهم يشير إلى مظهرها الأنيق ويذهب حتّى إلى تعليقات ذكورية، فيما آخرون «يجنّون» بسبب خاتمها الذي يحمل نجمة داوود، كأنّ سلفها الذي خدم في صفوف الاحتلال كان أفضل حالاً لمجرّد أنّه لم يضع خاتماً مماثلاً.

تأخذ أورتاغوس إلى مواقع التواصل السطحي، وتهين السياسيّين اللبنانيّين، فيأتيها الردّ من وليد جنبلاط الذي قالت له ما معناه إنّ المخدّرات التي يتناولها مضروبة. «الأميركية البشعة» يردّ جنبلاط، فيقفز «الناشطون» عتباً واعتراضاً على إهانة حرمة «الشكل» بهذه الطريقة. كيف له هو بالتحديد أن يتكلّم عن الشكل، وفوق ذلك الشكل الأميركي؟! لكن بما أنّ المضمون لا يهمّهم، فاتهم أنّ ذلك عنوان لرواية تحوّلت إلى فيلم عن ديبلوماسي أميركي تعاطى مع بلد آسيوي من دون أخذ خصوصيّته في الحسبان، فانفجرت الأمور بوجهه. وإذا أردنا التكلّم عن المضمون، صحيح أنّ جنبلاط رمز من رموز الاقتتال الداخلي كما كلّ عهود ما بعد الطائف، لكنّ لمضمون الوصاية أولوية، وعلى المحتفلين فهم ألّا شيء يدعو إلى الفرح في إهانة بلدهم، ولو عبر سياسيّين يكرهونهم، وفرض الوصاية عليه.

هكذا يكون اكتمل التواصل السطحي والوعي الاصطناعي بنسخته اللبنانية. والنسخة اللبنانية غالباً ما تنافس الأصلي، إن لم تجترّه، كما نشهد أخيراً مع فورة المطاعم والمقاهي التي تضاهي «ماركات» عالمية عبر «تقليدها». هي ليست فكرة عاطلة بالضرورة. لكن قد لا تصلح عند تمييز «يلّي بيصلّي الأحد» عن «يلّي بيصلّي الجمعة»، فكيف عندما تميّز بين اللذين يصلّيان في اليوم ذاته، لكن أحدهما يروم رشّة ملح فيما الآخر يفضّل البهار!

وقفة

السؤال لم يعد: هل ما زالوا يقرأون الجريدة؟

الصحافة الورقية vs الرقمية... هذا ليس نقاشنا

يارا جمعة

لم تعد الجريدة جزءاً من الروتين الصباحي لكثيرين. لم تعد مطلوبة على طاولة المقهى، ولا تصل إلى عتبة المنازل كما كانت. ليس لأن الناس لم يعودوا يهتمون بالأخبار، بل لأنهم باتوا يستهلكونها بشكل ووتيرة مختلفين. قبل سنوات، كان مشهد الجريدة على طاولة الصباح أمراً مألوفاً. أمّا اليوم، فأصبح استثنائياً. فالمعلومة التي كانت تأتي مطبوعة، باتت تصل على الهاتف، والحدث الذي كنا ننتظره في الصفحة الأولى، صار إشعاراً عابراً على الشاشة.

بينما كانت قراءة الجريدة فعلاً واعياً، متأنّياً، ومرتبطاً بإيقاع يومي محدّد، باتت متابعة الأخبار اليوم تجربة رقمية آنية، متقطّعة، ومتغيّرة باستمرار. فالتطور من الصحافة التقليدية إلى الصحافة الرقمية، أسهم في تحويل الخبر من خبر منتظَر إلى خبر يلاحقه القارئ على شاشة هاتفه. وهكذا، تحولت القراءة من تجربة خطية، إلى مجموعة من التفاعلات السريعة مع العناوين، الصور، أو المقاطع القصيرة.

هل يعني هذا أنّ الناس لم يعودوا يقرؤون أم أنهم يقرؤون بطريقة مختلفة؟ أم هل القراءة نفسها تحوّلت؟ وما الذي خسرته الصحافة وما ربِحته، في انتقالها من الورق إلى الشاشة؟

تحوّل في الشكل والوظيفة

الصحافة الورقية والرقمية ليستا مجرد وسيلتين مختلفتين لنقل الخبر، بل تمثّلان إيقاعين مختلفين. في الجريدة، يُكتب الخبر بعد التحقّق، يُنشر مرة واحدة، ويُقرأ غالباً من البداية إلى النهاية. يعدّ القارئ جزءاً من علاقة واضحة: يطلب الجريدة، يتسلّمها، يقرؤها وفقاً لترتيبها، وينهيها بعد حين. هنا، الأدوار محدّدة: الصحافي يكتب، والقارئ يتلقّى، وربما يناقش أو يحتفظ بما لفت نظره. أما في الصحافة الرقمية، فالمحتوى يتجدّد لحظة بلحظة، ويُستهلك مجزأً: عنوان، مقطع فيديو، تغريدة، تعليق. القارئ في العالم الرقمي لم يعد قارئاً بالمعنى التقليدي. هو متلقٍّ دائم، لا يطلب المادة بل تصله، لا ينهي قراءتها بل ينتقل منها إلى غيرها باستمرار. التحوّل هنا من الصحافة الورقية إلى الصحافة الرقمية لا يخصّ الوسيلة فقط، بل يطال العلاقة كلها: من قارئ يختار متى وكيف يقرأ، إلى متلقٍّ تُشكّل الخوارزميات تجربته، أي من فعل فردي هادئ، إلى سلسلة تفاعلات متشعّبة وسريعة.

الخبر كحدث عابر

اليوم، «يتصفّح» غالبية الناس الأخبار، ولا «يقرؤونها» بالمعنى التقليدي. في العالم الرقمي، ننتقل من منصة إلى أخرى، نقرأ جملة، نهمل أخرى، نعلّق حيناً، ونشارك أحياناً من دون قراءة كاملة. فالخبر يعيش عمراً قصيراً. يُستهلك بسرعة، يُنسى بسرعة، ويُستبدل بغيره قبل أن يترسّخ. فالمنصات الرقمية لا توفّر أرشيفاً فعلياً، بل تدفّقاً مستمراً، يتراكض فيه الجديد فوق القديم.

فعليّاً، ذلك لا يعني بالضرورة تراجعاً في الاهتمام، بل تغيّراً في العادات: من القراءة الخطّية إلى القراءة المقطّعة من جهة، ومن التركيز على المادة إلى التركيز على التجربة من جهة أخرى. ذلك لا يعني أنّ المعلومة فقدت قيمتها، بل إنّ مكانتها تغيّرت، من خبر يُحفظ ويُراجَع، إلى ومضة تُشاهد وتُمرّر. من نصّ يُقرأ بتروٍ، إلى محتوى يُسحب بالإصبع.

الجيل الجديد... قارئ رقمي

لا يقتني معظم الشباب اليوم الصحف المطبوعة، لكنهم يتابعون الأخبار. ليس عبر الجريدة الورقية، بل عبر منصات التواصل الاجتماعي على تنوعها. وفقاً لدراسة Digital News Report الصادرة عن «رويترز» عام 2023، فالجيل الجديد (خصوصاً من 18 إلى 34 سنة) يعتمد على الأخبار عبر الهاتف بنسبة تفوق سبعين في المئة. في الماضي، كان الاطلاع على الأخبار فعلاً شخصياً: تقرأ وحدك، تفسّر وحدك، وربما تتبادل الرأي في جلسة لاحقة. أما اليوم، فالمعرفة تُبنى جماعياً، على العلن، وفي اللحظة نفسها.

بمعنى آخر، لم يتخلّ الجيل الجديد عن الرغبة في الفهم، بل يبحث عنها بأساليب تتناسب مع إيقاعه، ووسائله، ولغته البصرية والصوتية. لا يقرأ فقط ما يُنشر، بل يقرأ ما يُقال عن المنشور، وما يُردّ عليه، وما يثيره من جدل. يتعامل مع المحتوى لا بوصفه نصاً ثابتاً، بل مدخلاً لنقاش مادة حية تتحوّل وتتوسّع. المعلومة لم تعد تُستهلك في عزلة، بل في تفاعل. وهذا التفاعل - رغم مخاطره - يفتح أفقاً جديداً: من قارئ يتلقّى، إلى مستخدم يشارك في صناعة المعنى.

> الجيل الجديد يعتمد على الأخبار عبر الهاتف بنسبة تفوق سبعين في المئة

يرى بعضهم في ذلك تراجعاً في العمق، وآخرون تطوّراً طبيعياً في وسائط المعرفة.

الحقيقة، على الأرجح، تقع في المنتصف.

الجريدة لم تختفِ... لكنها لم تعد كما كانت

دائماً ما صُوّر النقاش حول مصير الصحافة الورقية كمعركة خاسرة في وجه الزحف الرقمي. لكن الواقع أكثر تركيباً من مجرد صراع بين جريدة تُطبع وصفحة تُنشر على الإنترنت. فالحديث عن «نهاية الجريدة» مبالغ فيه بقدر الحديث عن «تفاهة الرقمي».

الناس ما زالوا يريدون أن يعرفوا. لكنّ الطريقة التي يطلبون فيها المعلومة تغيّرت. الصحافة الورقية لم تختفِ، لكنها تراجعت عن موقعها المركزي. لم تعد المصدر الأول، ولا الرفيق الصباحي، ولا المنصة التي تنتظرها القراءات السياسية والثقافية والاجتماعية. مع ذلك، ما تزال تحتفظ ببعض ميزاتها: إيقاع أبطأ، محتوى أكثر اتساقاً، ومساحة أقل للإلهاء.

في المقابل، وفّر الشكل الرقمي إمكانات هائلة: الوصول الفوري، التفاعل المباشر، والتنوّع في الشكل من النص إلى الفيديو والصوت، ومن التحليل إلى البثّ الحي.

لماذا لا يمكننا أن نتخلّى عنها؟

رغم تراجع حضورها اليومي، لا تزال الصحافة الورقية تحتفظ بقيمة لا يمكن محوها بسهولة. فهي ليست مجرد وسيط، بل تجربة قائمة بذاتها. الورق يمنح النص ثقلاً مختلفاً؛ يبطئ الإيقاع ويتيح للقارئ أن يتوقّف، يعيد القراءة، أو يقطعها ثم يعود إليها من دون أن يضيع وسط زحام التنبيهات.

يحفظ الورقي المادة من النسيان السريع. بينما تختفي الأخبار الرقمية بعد ساعات من نشرها، تبقى الجريدة وثيقةً ملموسة، تُقصّ منها المقالات وتُحتفَظ بها، أو تُترك على الطاولة ليقرأها آخرون. هي ليست فقط ما يُقال، بل كيف يُحفَظ ويُتناقَل.

الصحافة الورقية لا تعني التراجع، كما إنّ الرقمية لا تعني بالضرورة التقدّم. الأهم أن تبقى المسافة قائمة بين الصحافة كمهنة، وبين المنصات كأدوات. وما نحتاجه اليوم ليس العودة الحنينية إلى الورق، ولا التسليم الكامل للرقمي، بل التمسّك بجوهر الصحافة في وجه التحوّلات المتسارعة.

ورغم أن التحول الرقمي بات واقعاً لا يمكن تجاهله، فإن الصحافة الورقية لم تنتهِ بعد. في دراسة صادرة عن «جامعة أوكسفورد» بعنوان «من الورق إلى الشاشة: عادات مطالعة الأخبار بين الأجيال» (From print to Screen: Generational News Habits) قد يغيب الجيل الجديد عن الجريدة في تفاصيل الحياة اليومية، لكنه يعود إليها عند اللحظات الفارقة، تماماً كما يعود الإنسان إلى الورق عند الحاجة إلى الثبات، إلى الذكرى، وإلى التحليل العميق. الجريدة ليست منتجاً من الماضي، بل هي ركنٌ ثابت يعود إليه كل جيل، كلٌّ بطريقته.

ختاماً، لا تكمن المشكلة في الشكل بحد ذاته، بل في التحدي الذي تفرضه المنصات الرقمية على جوهر العمل الصحافي. في العصر الورقي، كان الزمن في مصلحة الصحافي: وقت للكتابة، وقت للتحرير، وقت للنشر. أما في العصر الرقمي، فالزمن بات عدوّاً: يجب أن تُنشر المعلومة بسرعة، أن تجذب الانتباه، أن تنتشر قبل أن تُستكمَل.

وفي سياق هذا التحول، تغيّرت الصحافة، ليس بالضرورة نحو الأسوأ أو الأفضل، بل نحو ما يفرضه السياق. فالصحافة الورقية اليوم ليست بديلاً من الرقمية، ولا الأخيرة نسخة متطوّرة من الأولى. هما مساران متوازيان يعكسان تحوّلات في الثقافة الإعلامية وعلاقة الجمهور بالخبر ودور الصحافي نفسه. والسؤال لم يعد: «هل ما زالوا يقرؤون الجريدة؟»، بل «كيف نكتب، نحن الصحافيون، في زمن يقرأ فيه الناس بعيون مختلفة؟»

الأخبار
al-akhbar
الخميس 24 نيسان 2025 العدد 5478

ديموقراطية show

أحمد دوغان ... «مختار» المصيطبة؟

كان الفنان البيروتي نجم التسعينيات

زكية الديراني

في إحدى المقابلات القديمة مع الفنان السوري جورج وسوف، طالب «أبو وديع» بعودة نجوم التسعينيات إلى الساحة الفنية، على رأسه أحمد دوغان ومايز البياع، على اعتبار أنّ الثلاثي كان أحد صنّاع العصر الفني الذهبي، قبل أن يفترق ويذهب كل واحد في طريقه. عندما يعدّد مواليد الثمانينيات نجوم تلك الحقبة السابقة، يحتلّ دوغان القائمة بأغانيه الرومانسية وصوته العذب. وفي سجلّه أغنيات خالدة لا تزال تعنّ على ذاكرة الجمهور الذي جايلها مثل «على بلدي» و«سيد الكل»، و«ضحكت وبان اللولي» وغيرها. يومها، لم تكن الساحة الفنية تركّز على استعراض الفنان لصوره أو فيديوهاته، كما يحصل اليوم في ظلّ انتشار السوشال ميديا، بل كانت أعماله الفنية التي تصنعه وتطرّز نجوميته.

هذا بالفعل ما حصل مع دوغان الذي كان منافساً شرساً لزملائه، وتحديداً راغب علامة ومايز البياع. حتى إنّه لقّب بـ«العندليب الأشقر» لتأثره باللون الذي قدمه الفنان الراحل عبدالحليم حافظ. لكن المغني البيروتي أفل نجمه، بعدما ابتعد عن الوسط وهاجر إلى الخارج، قبل أن يقرر أخيراً العودة ليستقر في لبنان.

هكذا، يستعيد دوغان نشاطه قريباً، وهذه المرّة من باب الترشح للانتخابات البلدية والاختيارية، لينافس المرشحين على مقعد المختار عن منطقة المصيطبة في بيروت، تلك الدائرة التي تحكمها المحسوبيات العائلية، وتنضوي اجتماعياً تحت جناح عائلة دوغان البيروتية الشهيرة.

لكن للفنان اللبناني حكاية طويلة مع لقب المختار. عندما تقدّم للمشاركة في برنامج «استديو الفن» عام 1980 عن فئة المواهب الغنائية، عرّفت المذيعة عنه بأنه «المختار الصغير»، في إشارة الى أنّه قادم من عائلة ذات تاريخ طويل في «المختَرة» يمتدّ على أكثر من 60 عاماً. فقد حمل والده الراحل ختم المختار لسنوات، وبعد وفاته انتُخب ابنه، قبل أن يقرّر أحمد أخيراً استكمال مسيرة والده وشقيقه، بالترشح إلى ذلك المقعد في الانتخابات البلدية والاختيارية التي ستُقام في 18 أيار (مايو) المقبل.

عند سؤالنا عن الأسباب التي دفعته إلى الترشح لمقعد المختار في المصيطبة، يقول دوغان لنا: «يكنّ الناس محبةً كبيرة لي ولعائلتي. أنا بطبعي أحب خدمتهم، وأسعى إلى تقديم المساعدات الخدماتية. «المخترة» ليست جديدة عليّ. عندما كنت مراهقاً رافقت تجربة والدي في تلك المهمات الاجتماعية، وعشت تفاصيل تلك المرحلة إلى حين وفاته. ولاحقاً انتخب شقيقي مكانه. وأنا قررت حالياً مواصلة العمل نفسه. أخوض الانتخابات للمرة الأولى، وأشكر أبناء منطقتي في حال قرروا التصويت لي أو لغيري».

وعن كيفية جمعه العمل الفني والاجتماعي، يلفت إلى أنه لن يترك الغناء، وفي جعبته عدد من المشاريع. إذ يستعدّ لطرح باقة من الأغنيات والمشاركة في عدد من المهرجانات والسهرات. كما أطلق أخيراً صفحاته الرسمية على السوشال ميديا ليواكب التغيرات الحاصلة في عالم الفن. يؤكد دوغان أن «الجيل الجديد يجب أن يتعرّف إلى الفنّ الأصيل. الناس متشوقون لملاقاة الفنانين الذين عرفوا بأغانيهم الجميلة التي صنعت تلك المرحلة الجميلة». يشعر دوغان بانتماء كبير لمنطقته المصيطبة، ويختتم كلامه مؤكداً على أنه في حال فاز في الانتخابات، سيسعى «جاهداً إلى القيام بجميع واجباته على أكمل وجه».

على بالي

أسعد أبو خليل

الذي ينشأُ في لبنان يشعرُ أنّ بابا الفاتيكان هو جزءٌ من حياته. ثقافة لبنان الرسميّة والسائدة أقرب إلى المسيحيّة منها إلى الإسلام (خصوصاً في سنوات ما قَبل الطائف). كانت كلّ تحرّكات البابا وخُطَبه وتصريحاته تحتلّ حيّزاً كبيراً في الإعلام المحلّي.

كان البابا بولس السادس جزءاً من طفولتي كما كان عبد الناصر، من ناحية الحضور المنتظم على الشاشة الصغيرة (الشاشة كانت بجدّ صغيرة في حينه). وفاة البابا فرنسيس تسترجع الذكريات من عهود من البابويّة الحاضرة دوماً في لبنان.

بولس السادس كان متحفّظاً كثيراً بالنسبة للقضيّة الفلسطينيّة، وكان أوّل بابا يخرج (طَوعاً) من بلاده ليقوم بزيارة إلى الأراضي المقدّسة، وكان ذلك فاتحة لتحسين العلاقة بين الفاتيكان وإسرائيل. خَلَفَهُ في المنصب يوحنا بولس الأوّل الذي بقي في المنصب لأسابيع فقط. قالوا لنا في جريدة «النهار» يومها إنّه مات حزناً على لبنان. يوحنا بولس الثاني كان عنصراً فاعلاً في الحرب الأميركيّة السريّة (والعلنيّة) ضدّ الشيوعية. استعانت مخابرات أميركا بالكنيسة لتهريب ما تشاء إلى الدول الشيوعيّة. سيرة البابا هذا بقلم كارل برنستين («قداسته» بالاشتراك مع ماركو بوليتي) فيها الكثير عن دَور البابا العقائدي الرجعي.

البابا بنديكتوس السادس عشر كان أكاديمياً رجعيّاً يحمل في فكره عقيدة القرون الوسطى. تشرّب الاستشراقيّة التقليديّة من العداء ضدّ المسلمين، وبعض خُطَبه لم تلقَ الإدانة التي تستحقّها: في عام 2006، استشهد بإمبراطور روماني من القرن الرابع عشر في قوله إنّ الرسول جلب «أفكاراً شريرة وغير إنسانيّة» للعالم.

البابا فرنسيس افترق عن الرجعية الكنَسيّة وتأثّر بلاهوت التحرير: أوّل بابا ليبرالي. فيما يعنينا، كان موقفه من حرب غزّة أفضلَ من معظم المعمّمين والملتحين والصوفيّين والسلفيّين المسلمين. حتماً كان أفضلَ من شيوخ الأزهر والنجف. كان الرجل يتّصل يوميّاً بغزّة. محمود عبّاس (المفروض علينا زعيماً لشعب فلسطين) لم يكن يفكّر بالاتّصال يوميّاً بغزّة (للأمانة، كانت أجهزته تتّصل بجيش الاحتلال في غزّة للتنسيق الأمني الذي لم يتوقّف للحظة منذ بدء حرب الإبادة). من المستعبد أن يأتي بابا فاتيكان مثله. المرشّحون معظمهم رجعيّون.

المفكرة

نهج السيّد... في مجلّة!

■ صدر أخيراً، العدد الأوّل من المجلة الإلكترونية «اقتدار»، وهي مجلة تصدر كلّ شهرين، تُعنى بأدبيّات السيد الشهيد حسن نصرالله، وأفكاره ومرجعيّاتها في الجوانب العقديّة والأخلاقية والسياسية الجهاديّة التي شكّلت بناءات أطروحة المقاومة الإسلامية بطريقة منهجية ثوريّة وتنظيرية، وهي تستهدف تبيين المرتكزات الفكرية لمحور المقاومة، وتخاطب الناشطين الثقافيين عموماً. ودعت المجلّة، «أصحاب القلم والباحثين إلى المساهمة في تقديم مواضيع فكرية وقرآنية وتربوية وسياسية واجتماعية وأسرية، تتمحور حول نهج الاقتدار لدى السيد الشهيد. وحددت المجلة بعض الشروط للتقدم بالمقالات والأبحاث، من بينها: أن يكون الموضوع في دائرة اهتمام المجلة وتخصّصها، وألا تكون المقالة منشورة سابقاً، وتتسم بالأصالة وتراعي القواعد العامّة لمنهجيّة البحث العلمي. ولا يجب أن تتعدّى نسبة الاقتباسات في المقالة العشرين في المئة، وتكون واضحة الهدف والإشكالية، وبعيدة عن الحشو والتكرار، كما أن لا تقلّ المواد البحثية عن 1750 كلمة، ولا تتعدّى 3500 كلمة.

رابط العدد الأول من مجلّة «اقتدار»: https://eqtidar.org/

«أشباح بوكوفسكي» تحوم في الجنوب!

■ في إطار مناقشاته الدورية، ينظم نادي القراءة في مكتبة «لافندر»، ندوة لمناقشة الرواية الأخيرة للكاتب اللبناني عبد الحليم حمود (الصورة) «أشباح بوكوفسكي»، يوم 30 نيسان (أبريل). في الرواية الصادرة حديثاً عن منشورات «زمكان»، يعود الشاعر والروائي والقاص الأميركي هنري تشارلز بوكوفسكي الذي غيّبه الموت عام 1994، ليطل في حوار مع شخصية روائية هي الصحافي إيثان ويليامز.

مناقشة «أشباح بوكوفسكي»: الأربعاء 30 نيسان (أبريل)– الساعة الخامسة عصراً – مكتبة «لافندر» – (دير قانون النهر، جنوب لبنان). للاستعلام: 70/780042

«أزمة الأخلاق الليبرالية» تحت مجهر ياسر إبراهيم

■ بدعوة من «نادي الشقيف» و«دار الأمير للثقافة والعلوم» يوقّع ياسر إبراهيم (الصورة) بعد غدٍ، كتابه «الأسس المعرفية لأزمة الأخلاق الليبرالية» في النادي الكائن في النبطية. يُوقّع الكتاب ضمن ندوة يقدمها محمد بيطار، وتتضمّن كلمة للكاتب ولكل من الأكاديميين دلال عباس وحسن رضا ولرئيس «نادي الشقيف» أكرم فرّان. يقدم الكتاب مقاربة نقدية للأسس المعرفية لأزمة النسق الأخلاقي في المجتمع الليبرالي، استناداً إلى الرؤية التي أرساها الفيلسوف وعالم الأخلاق الإسكتلندي آلسدير ماكنتاير.

توقيع كتاب «الأسس المعرفية للأخلاق الليبرالية»: بعد غدٍ – الساعة الخامسة عصراً - «نادي الشقيف» (مدينة النبطية، جنوب لبنان).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com